جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التسيير

العنوان:

إدارة مخـــاطـر القـروض الـبنـكيـة

دراسة حالـة بنــك القرض الشعبي الجزائـري

وكالة المحمدية – الحـراش –

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية و محاسبة

التخصص : محاسبة و تدقيق

من إعداد الطلبة : محمد باجي

: منور حلال

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 20/ 05 /2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور / خالد خلفاوي ..... أستاذ محاضر بجامعة الجيلالي بونعامة عين الدفلى .....رئيسا

الأستاذ / سيد علي بلحمدي ... أستاذ محاضر بجامعة الجيلالي بونعامة عين الدفلى.....مشرفا

الأستاذ / معمر غداوي ... أستاذ محاضر بجامعة الجيلالي بونعامة عين الدفلى.....ممتحنا

السنــة الجامعية: 2016-2017

اهداء

إلى حبيب قلبي وحمى روحي وأنيس فؤادي وغوثي من الكرب

إلى من في قلبي حبه والإيمان به ضياء من غير لهب بكل الشوق في قلبي

اهدي لك هذا العمل يا ربي .

إلى ريحانة حياتي وبهجتها واحن وأكرم امرأة وأدفئ حضن وأحق الناس بصحبتي والى عيني

ونبراس حياتي من رافقتني دعواتها في دربي ومشواري إلى من حملتني وهنا على وهن رحمها الله هي أنت

"أمـــــــــي الغالية ".

إلى النور الذي أضاء لي دربي كشمعة تذوب وتحترق لتنير لي ظلام الدنيا التي لما فتحت عيني عليه ولم

يبخل علي يوما بشئ إلى رمز التضحية ومثال الصمود رعاه الله

"أبي الغالي".

إلى أحب قلب في حياتي إلى شمعة أنارت دربي هي أنت زوجتي حلال

إلى من شد أزري ويخاطبهم الفؤاد قبل اللسان والى اللواتي كن لي القوة والعون أخواتي: فتحية، ليلى،

ياسمين، حنان، نوال، سناء .

إلى الصديق الذي ليس له نظير والذي قاسمني عناء

هذا العمل، محمد

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم صفحتي وكل من يعرفني

من قريب أو بعيد اهدي لهم ثمرة عملي

واخص بالذكر صديقي إبراهيم كعوان

منـــور

اهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلى بطاعتك

و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك

و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك

{ الله جل جلاله }

إلى الدموع الصادقة التي تسكن أحداقي و إلي الكلمات المكتوبة في قاموس أشواقي

إلى النجم الساري في سماء آفاقي و إلى ملاكي الذي يسكن أعماقي

("أمـــــــــي الغالية ").

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب و إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم و إلى القلب الكبير

(أبي الغالي)

الى صديقي العزيز الذي هو بمثابة الاخ بالنسبة لي

إلى الذي أتعبته معي وتقاسمت معه حياتي هو

(رفيقي منور)

إلى من شد أزري ويخاطبهم الفؤاد قبل اللسان والى اللواتي كن لي القوة والعون أخوتي و أخواتي:

هيثم، بدر الدين، عبد البارئ، عبد الغاني، و خاصة أمورتي عائشة

إلى التي بيني و بينها مدينة من الورد و عاطفة بطعم الشهد إلى آخر العهد

هي أنت يا وردتي

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم صفحتي وكل من يعرفني

من قريب أو بعيد اهدي لهم ثمرة عملي

محمد

شكر و تقدير

نتقدم بكل معاني الشكر و التقدير

إلى أستاذنا المشرف سيد علي بلحمدي و الذي كان سندا

دون أن ننسى المؤطر خزناجي رشيد الذي كان سندا بالمجهودات

القيمة التي بذلها معنا خلال فترة التربص

و كل موظفي بنك القرض الشعبي الجزائري و خاصة إخوتنا صبرينة

سناء، و أخت نورة و أخ بن مختار حميد

و لا ننسى الصديق صادوق حسين مدير مجموعة الاستغلال

جزائر الشرق القرض الشعبي الجزائري

و أخيرا نود أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

في إنجاز هذه المذكرة و نخص بالذكر

الأستاذين الكريمين: أ – الحاج صادوق.

أ- توبين

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة كيفية إدارة مخاطر القروض في البنوك الجزائرية، أي إستراتيجية حديثة لهذه الأخيرة التي تمكنها من تفادي خطر القرض، و التي يكلفها خسارة لأموالها.

إن مخاطر القروض هي المشكل الرئيسي الذي يواجه البنك في سبيل تحقيق نجاحه، و لمعرفة كيفية إدارة هذه المخاطر وجب علينا القيام بدراسة ميدانية (تطبيقية و عملية)، في إحدى البنوك، و نمذوج CPA القرض الشعبي الجزائري بالحراش، و ذلك عن طريق الدراسة المالية (التحليل المالي و مختلف المؤشرات)، من قبل البنك، و التي توصلنا في آخر الدراسة إلى أن البنوك لا تمنح القرض دون الدراسة الدقيقة والجيدة للمشروع الممول و إذا منحته تبقى على اطلاع بكل كبيرة و صغيرة تخص أموالها الخارجة، و أن البنوك تعتمد في حالة عدم التسديد إلى الاستلاء على الضمانات التي هي تحت تصرفها.

كلمات المفتاحية: المخاطر، إدارة المخاطر، مخاطر القروض، القروض البنكية، ضمانات.

Résumé :

L'étude vise à savoir comment créditer la gestion des risques dans les banques algériennes, toute stratégie moderne pour ce dernier qui leur permettent d'éviter le risque du prêt, qui sont affectés à la perte de leur argent.

Le risque de crédit est le principal problème que la banque fait face pour atteindre le succès, et d'apprendre à gérer ces risques que nous avions à faire dans l'une des banques étude sur le terrain (pratique), et le modele est Crédit Populaire Algérien El-Harrach, et par l'étude financière (analyse financière et divers indicateurs), par la banque, que nous avons atteint dans la dernière étude que les banques n'accordent pas le prêt sans projet précis et bien financé l'étude, et si le séjour accordé au courant de toutes les petites et grandes concernant les fonds émergents, et que les banques comptent en l'absence de paiement sur les garanties de capture qui sont à leur disposition

Mots-clés : Risques, gestion des risques, des prêts à risque, les prêts bancaires, les garanties

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الواجهة.....	/
الإهداء.....	
الشكر.....	
الملخص.....	
قائمة المحتويات.....	
قائمة الجداول.....	
قائمة الأشكال.....	
قائمة الملاحق.....	
مقدمة.....	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لإدارة مخاطر القروض البنكية.....	**5**
تمهيد الفصل	**6**
المبحث الأول :الأدبيات النظرية للقروض البنكية	**7**
– المطلب الأول :المفاهيم المتعلقة بالقروض.....	**7**
– الفرع الأول :القروض	**7**
أولا: تعريف القروض.....	**7**
ثانيا: أنواع القروض.....	**7**
– الفرع الثاني :معايير و إجراءات منح القروض.....	**11**
أولا:معايير منح القروض.....	**11**
ثانيا:إجراءات منح القروض	**11**
– المطلب الثاني:مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر.....	**12**
– الفرع الأول :المفاهيم المتعلقة بإدارة المخاطر.....	**12**
أولا:تعريف المخاطرة	**13**
ثانيا:ماهية مخاطر القروض و أنواعها.....	**13**

– الفرع الثاني:إدارة المخاطر.....	14
أولا:مفهوم إدارة المخاطر	14
ثانيا:الوظائف والأهداف و التوجيهات الرئيسية لإدارة المخاطر.....	14
ثالثا:إدارة المخاطر في مجال منح القروض.....	15
رابعا:تقدير و تقييم المخاطر الائتمانية.....	16
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.....	17
– **المطلب الأول: الدراسات السابقة**.....	17
– **المطلب الثاني :أوجه الاختلاف و التشابه بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية**	18
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	20
– تمهيد الفصل	21
المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة القرض الشعبي الجزائري CPA	22
– **المطلب الأول: المؤسسة و قطاعها الاقتصادي(البنك القرض الشعبي الجزائري)**	22
– الفرع الأول: البنك القرض الشعبي الجزائري CPA	22
أولا: التطور التاريخي لبنك CPA	22
ثانيا: أهداف ومهام القرض الشعبي الجزائري (CPA)	23
ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)	24
– الفرع الثاني: مجموعة الاستغلال الجزائر شرق	25
أولا: تعريف مجموعة الاستغلال – 160 – الجزائر شرق	25
ثانيا: مهام مجموعة الاستغلال	25
– **المطلب الثاني: تحديد متغيرات الدراسة و الأدوات المستخدمة في معالجة المعطيات**	28
– الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة	28
أولا: المتغير التابع	28
ثانيا: المتغير المستقل	28
– الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في معالجة المعطيات	28
أولا: المقابلة	28

ثانيا: وثائق المؤسسة	29
المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض استثماري من طرف CPA	29
- المطلب الأول: التحليل المالي لطالب القرض الاستثماري	29
- الفرع الأول: تقديم طلب القرض	29
- الفرع الثاني: الدراسة المالية	30
أولا: الميزانيات المالية المقدمة	30
ثانيا: حساب مؤشرات التوازن المالي	31
ثالثا: حساب قدرة التمويل الذاتي	34
رابعا: حساب القيمة الحالية	36
خامسا: حساب فترة استرداد القرض و الاستثمار	37
سادسا: حساب معدل العائد الداخلي	38
سابعا: حساب مؤشر الربحية	41
- المطلب الثاني: تقييم الحالة المالية للشركة و قرار منح القرض	42
- الفرع الأول: تقييم الحالة المالية للمؤسسة	42
- الفرع الثاني: قرار منح القرض	43
- الفرع الثالث: الأساليب الوقائية لمواجهة مخاطر الإقراض بالوكالة.....	44
أولا: مخاطر القرض المقدم من طرف الوكالة	44
ثانيا: سبل مواجهة الوكالة للمخاطر أو التقليل منها	44
خلاصة الفصل	47
خاتمة	48
قائمة المراجع	52
قائمة الملاحق	55

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	**مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة (س)**	31
الجدول رقم 02	**مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة (ع)**	32
الجدول رقم 03	**قدرة التمويل الذاتي لمؤسسة (س)**	34
الجدول رقم 04	**قدرة التمويل الذاتي لمؤسسة (ع)**	35
الجدول رقم 05	**تحديد معدل العائد الداخلي TRI لمؤسسة (س)**	39
الجدول رقم 06	**تحديد معدل العائد الداخلي TRI لمؤسسة (ع)**	40

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 01	**المخاطر المصرفية الرئيسية**	13
الشكل 02	**الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري – الجزائر / شرق**	27
الشكل 03	**الوكالات التابعة لها والتي تعمل تحت وصايتها**	28

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 01	طلب قرض من CPA	**56**
الملحق 02	قيمة الاستثمار الخاص بمؤسسة (ع)	**57**
الملحق 03	ضمانات مؤسسة (ع)	**58**
الملحق 04	الميزانية و جدول حسابات النتائج لسنة 2015/2014 الخاص بمؤسسة (س)	**59**
الملحق 05	الميزانية و جدول حسابات النتائج لسنة 2014/2013 الخاص بمؤسسة (ع)	**61**
الملحق 06	الميزانية و جدول حسابات النتائج لسنة 2015/2014 الخاص بمؤسسة (ع)	**63**
الملحق 07	الميزانية و جدول حسابات النتائج لسنة 2016/2015 الخاص بمؤسسة (ع)	**65**
الملحق 08	جدول النتيجة الصافية	**67**
الملحق 09	قدرة التمويل الذاتي	**68**
الملحق 10	قرار البنك لمؤسسة (س)	**69**

مقدمة

تمثل البنوك الشريان الحيوي لمجمل عمليات إدارة الائتمان المصرفي لما لها من دور كبير في دعم وتنشيط الاقتصاد وزيادة فعاليته، وذلك من خلال تمتعها بخبرات عديدة في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة، وبعناصرها الائتمانية والنقدية، وهذا الأمر يتطلب زيادة كفاءتها وفعاليتها الإدارية، ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية والسعي لبناء مركز إستراتيجي مصرفي متميز وذلك لضمان جذب أكبر ما يمكن من المتعاملين معها من أجل تدعيم قدرتها وتحقيق نموها واستقرارها.

ومن هنا نلمس الأهمية التي تحتلها القروض في استخدامات البنك سواء في تحقيق الربحية ورفع ناتجة المصرفي أو في تنشيط الاقتصاد الوطني.

لكن عند منح البنك للقروض يواجه مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض ويحاول جاهد التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي لا تقتصر فقط على عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض بل أيضا تمتد إلى خسارة المال المقرض في حد ذاته (خطر عدم التسديد)، لهذا تعتبر المخاطرة الهاجس الرئيسي لمديري البنوك والسلطات النقدية بالبلد على حد سواء، وهي بذلك لصيقة العمليات المصرفية.

فالقروض والمخاطر وجهان لعملة واحدة فلا يمكن إيجاد قرض دون احتمال حدوث مخاطر ولوكانت ضئيلة ، هذا ما جعل لزاما على البنوك إيجاد أو وضع سياسات إقراضية في منح القروض تكون ذات درجة عالية من الدراسة من أجل تفادي أو التقليل من هذه المخاطر.

و من هذا المنطلق تطرح إشكالية موضوعنا و التي تتمحور حول إدارة المخاطر في مجال منح القروض البنكية.

السؤال الرئيسي:

كيف يتم إدارة المخاطر التي تتعرض لها القروض في بنك القرض الشعبي الجزائري؟

و للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة سنحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم تحديد و قياس الخطر البنكي؟
- ما مدى فعالية إدارة مخاطر القروض البنكية ؟
- كيف يتم التعامل مع مخاطر القروض البنكية؟

الفرضيات:

وللإجابة على هذه الأسئلة وضعنا فرضيات وهي كالآتي:

- المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل و في الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية.
- العوامل المؤثرة في القرار الائتماني يرتبط بعضها بالعميل و البعض يرتبط بالبنك.
- لا يمكن منح الائتمان أو القرض لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة المعايير المخصصة لمنح الائتمان و المتعارف عليها في القرض الشعبي الجزائري.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراستنا لهذا لموضوع في:

- تعد البنوك من أهم المصادر لتمويل نشاط منظمات الأعمال، أيضا لتمويل تنمية اقتصادية في الدول النامية، وبالتالي منح القروض.
- توفر هذه الدراسة مصدرا للمعلومات لا يتضمن المفاهيم العلمية فحسب، وإنما يمتد إلى ما يمكن أن تنطوي عليه هذه المفاهيم من مضامين يمكن تطبيقها على الواقع.

أهداف الموضوع:

لقد قمنا بهذه الدراسة البسيطة و ذلك لإبراز بعض النقاط منها:

- الدور الأساسي الذي تؤديه البنوك في تقديم القروض.
- التأكيد على ضرورة دراسة القروض لكونها أساسا لأي عملية تمويلية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ومبررات جعلتنا نختار هذا الموضوع أهمها:

- إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع التي تحمل الجديد.
- المستجدات الأخيرة الحاصلة في البنوك الجزائرية جراء انتشار ظاهرة الفساد و الاختلاسات.
- الرغبة في التعرف على نشاطات البنك ميدانيا لاكتساب التجربة والمعلومات.
- توسيع المعرفة على أهم الأخطار التي يمكن أن تنتج عن عملية منح القروض، و كيفية الرقابة عليها ومواجهتها في حالة تحققها.

حدود الدراسة:

بغرض الإجابة عن الأسئلة المطروحة في الإشكالية المقترحة، وبغية تحقيق أهداف البحث، قمنا بوضع حدود البحث كما يلي:

البعد الموضوعي :إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالبنوك والقروض و المخاطر الائتمانية.

البعد المكاني : دراسة ميدانية لحالة البنك القرض الشعبي الجزائري بالحراش.

البعد الزمني :خلال مدة التربص والتي تمت في مدة شهرين.

منهج الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة و كذا التساؤلات الفرعية تم اختيار المنهج الوصفي في الجزء النظري الذي نعتبره مناسب للطبيعة و نوع الموضوع من خلال تحليل الموضوع، كما تم استخدام المنهج التجريبي (دراسة حالة) في الجزء التطبيقي.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا صعوبات و مشاكل عديدة في إعداد هذا البحث و نذكر من أهمها:

- عامل الوقت.
- صعوبة تطبيق الجانب النظري على الواقع الجزائري.
- أغلب الوثائق مكان التربص تعتبر من أسرار الإدارية يصعب الإطلاع عليها.

هيكل البحث:

لدراسة الموضوع قسمنا البحث إلى فصلين وهي على النحو التالي:

- **الفصل الأول** : يتناول مفاهيم عامة حول القروض و أهم المخاطر التي تتعرض لها هذه القروض، كما نعالج فيه دور إدارة المخاطر في التغطية و الوقاية من هذه المخاطر.
- **الفصل الثاني** :دراسة حالة البنك القرض الشعبي الجزائري – جزائر شرق –

و في الأخير ختمنا الموضوع بملخص عام لما احتوته الدراسة والتي تناولنا من خلاله عدة نتائج مكنتنا من إبداء بعض التوصيات في هذا الموضوع.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية

و

التطبيقية

تمهيد:

من أهم المشاكل التي تواجهها البنوك الجزائرية في وقتنا الحالي، توزيع الأموال المودعة لديها على شكل قروض مقابل فوائد لأنه نشاطها الأساسي، ومن أجل تحقيق هدفها فإن البنوك تحاول دائما الاستخدام الأمثل لأموالها متفادية حدوث اختلاف بين مدخلاتها المتمثلة في الودائع و مخرجاتها المتمثلة قي القروض.

حيث تعتبر هذه الأخيرة المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في إيراداته ،إذ تمثل الجانب الأكبر من الاستخدامات, ومن خلالها يمكن دفع الفائدة المستحقة المودعين لديه ، وتدبير قدر ملائم من الربح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء. و عليه أصبح من الضروري زيادة اهتمام البنوك بالقروض لما لها من تأثير جوهري على إنتاجيتها.

وعليه من خلال هذا الفصل حاولنا تسليط الضوء على بعض العموميات المتعارف عليها في الإطار العام للقروض المصرفية بتناول جوانبها المختلفة ماهية، و أنواعها، بالإضافة إلى معايير و إجراءات منحها و كذا إلى مفاهيم متعلقة بإدارة المخاطر هذا ضمن المبحث الأول ، بالإضافة إلى المبحث الثاني فسنحاول من خلاله عرض لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدارسة والتعليق عليها، فكان تقسيم الفصل كتالي:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للقروض البنكية

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للقروض البنكية

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى بعض المفاهيم التي تدخل في سياق الموضوع، وهذا من أجل توضيح أكثر وتبسيط المفاهيم فيما يدور حوله موضوع هذه الدراسة، حيث تم تقسيمه إلى مطلبين رئيسية، فالمطلب الأول يستعرض بعض المفاهيم عامة حول القروض، أما المطلب الثاني فيتناول مفاهيم متعلقة بإدارة المخاطر.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القروض

سوف نتناول في هذا المطلب بعض المفاهيم المتعلقة بالقروض و معايير منحها.

الفرع الأول: القروض

للبنوك التجارية عدة أعمال تقوم بها كاستقبال الودائع وخصم الأوراق وغير ذلك من الأعمال كتقديم القروض للعملاء وهي الوظيفة الأساسية التي تقوم بها، بحيث تستقبل الودائع من أفراد ليسوا بحاجة إليها وتقدمها إلى من هم بحاجة إليها.

أولا: تعريف القروض

تعرف القروض المصرفية بأنها تلك العقود التي تتحقق عن طريق تقديم الأموال إلى المستفيد أو المقترض، والذي يتعهد بدفع الثمن أو سعر الفائدة، مع رد قيمة القرض، طبقا للشروط المقررة للعقد، سواءا من خلال أقساط دورية أو عن طريق تسديد قيمة القرض بأكمله مرة واحدة عند نهاية مدته[1].

كما نصت المادة من الأمر 03-11 على القرض كما يلي: تشكل عملية قرض في مفهوم هذا الأمر كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الأخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان[2].

ثانيا: أنواع القروض

تنقسم القروض المصرفية حسب عدة معايير إلى عدة أنواع نذكر منها باختصار مايلي:

1- تقسيم القروض حسب الغرض

تنقسم القروض حسب الغرض من استخدامها إلى عدة أنواع أهمها[3]:

أ- **القروض الاستهلاكية:** وهي تلك القروض التي تستخدم في الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجأة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، و يتم سدادها من طرف المستقرض في المستقبل.

ب- **القروض الإنتاجية** : وهي التي تمنح لهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع.

---

[1]- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي**، منشورات الحلبي الحقيقية، لبنان، 2003، ص107.

[2]-نواور خديجة، **الإصلاحات القانونية لنظام المصرفي الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق، معهد الحقوق وعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2014، ص22 .

[3]- عبد المطب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها و إداراتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص144.

ت- **القروض التجارية :**وهي القروض التي تمنحها البنوك التجارية لغرض تمويل نشاط التجار قصد مساعدتهم في شراء السلع من أجل الاتجار فيها[1].

2- تقسيم القروض حسب القطاعات الاقتصادية

و يمكن تقسيم القروض وفق هذا المعيار إلى عدة أنواع[2]:

أ- **القروض العقارية:** تمنح للأفراد والمشروعات لتمويل شراء أراضي أو بنائها أو شراء مباني. وتكون مدة هذا النوع من القروض عادة طويلة قد تصل إلى أكثر من 11 سنة.

ب- **القروض الصناعية:** وهي القروض المطلوبة من طرف الحرفيين والمصانع.

ت- **القروض الزراعية:** وهي قروض تمنح للمزارعين لتمويل أعمالهم المختلفة.

ث- **القروض التجارية :**هي قروض مخصصة لقطاع التجارة وتكون في الغالب قصيرة الأجل.

ج- **الائتمان الخدماتي:** وهو الائتمان الممنوح لتمويل أعمال قطاع الخدمات.

3- تقسيم القروض حسب الزمن

و يمكن تقسيم القروض وفق هذا المعيار إلى عدة أنواع[3]:

أ- **القروض قصيرة الأجل :** تبلغ مدتها عادة أقل من سنة، وتستخدم في تمويل النشاط التجاري للمنشآت.

ب- **القروض المتوسطة الأجل :** هي التي تمد آجالها إلى 5 سنوات وتوجه إلى تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات.

ت- **القروض طويلة الأجل :**وهي التي تزيد مدتها عن 5 سنوات فإنها تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية واستصلاح الأراضي وبناء المصانع وشراء الآلات.

و يمكن أيضا تقسيم القروض حسب أجلها إلى قروض مستحقة عن الطلب و قروض ممنوحة لأجل.

4-تقسييم القروض حسب نوع الضمان

و يمكن تقسيم القروض وفق هذا المعيار إلى عدة أنواع[4]:

أ- **القروض بضمان:** هي القروض التي يجب تقديم ضمانٍ معيّنٍ إلى الجهة التي تمنحها، مقابل الحصول عليها، ولا تُعطّى القرض دون تقديم الضّمان.

ب- **القروض بدون ضمان:** هي القروض التي لا تعتمد على تقديم أيّة ضمانات، ولكن يقابلها فرض نسبةٍ عاليةٍ من الفائدة على القيمة الإجماليّة للقرض.

---

[1] - Khemici Chiha,Finance d'entreprise, éd. Houma,Alger, 2009, p.106 .

[2]- حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، التجارة وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2014، ص36.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها**، مرجع سبق ذكره، ص113.

[4] - http://mawdoo3.com/**أنواع القروض**; 14/02/2017; 13:08

5-تصنيف القروض من حيث طبيعة النشاط الممول

أ- **القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال** :هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدي في الغالب اثنا عشر شهرا وذلك خلال دورة الاستغلال وتنقسم إلى صنفين رئيسيين و المتمثلة في القروض العامة و الخاصة[1]:

❖ **القروض العامة** :سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل معين وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة وتنقسم إلى:

- ✓ **تسهيلات الصندوق** :هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة، أوالقصيرة جدا التي يواجهها الزبون، و الناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات.
- ✓ **المكشوف** :هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل.
- ✓ **القروض الموسمية** : هي نوع خاص من القروض البنكية وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي، ويمنح هذا النوع من القروض لمدة تمتد عادة إلى غاية 9 أشهر.
- ✓ **قروض الربط** :هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل العملية المالية في الغالب تحققها شبه مؤكد,ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

❖ **القروض الخاصة:** هي قروض توجه لتمويل أصل معين من الأصول و تنقسم إلى[2]:

- ✓ **التسبيقات على البضائع** :هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها.
- ✓ **تسبيقات على الصفقات العمومية** :هي عبارة عن اتفاقيات للشراء وتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية. و يمكن للبنوك إن تمنح نوعين من القروض لتمويل الصفقات العمومية.
- ✓ **منح كفالات لصالح المقاولين:** تمنح هذه الكافلات من طرف البنك للمكتتبين في الصفقة، وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية، وتمنح عادة لمواجهة أربع حالات ممكنة: كفالة الدخول إلى المناقصة، كفالة التنفيذ، كفالة اقتطاع الضمان، و أخيرا كفالة التسبيق.
- ✓ **منح قروض فعلية:** توجد ثلاثة أنواع من القروض و تتمثل في قرض تمويل المسبق والذي يعطى عند إنطلاق المشروع، بالإضافة إلى تسبيقات على الديون الناشئة و غير المسجلة والتي تمنح عندما يكون المقاول قد انجز نسبة مهمة من الأشغال، و أخيرا تسبيقات على الديون الناشئة و المسجلة و التي تمنح أثناء انتهاء إنجاز المشروع.

---

[1]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص57-61.

[2] - http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=409261, 24/02/2017

- ✓ **الخصم التجاري** :هو شكل من إشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون,و تتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق.

❖ **القروض بالالتزام:** القروض بالتوقيع هي تعهدات يقدمها البنك التجاري لزبائنه ضمانا لمديونيتهم عند تعاملهم مع الغير على شكل كفالات ، ضمان إحتياطي أو قبول ، عندما تكون غير قادرة على الدفع؛ ويتم تقديم هذه التعهدات على شكل توقيعات لصالح الدائنين على أن يتحمل المدين تكلفة القرض[1].

ب- **القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:** يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية للتمويل الخارجي للاستثمارات، و يرتبط كل نوع منها بطبيعة الاستثمار ذاته.

❖ **عمليات القرض الكلاسيكية:** و هنا نميز بين نوعين من القروض[2]:

- ✓ **قروض متوسطة الأجل** :توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات، و نميز بين نوعين:
  - **القروض القابلة للتعبئة:** وهي القروض التي تسمح للبنك بالحصول على السيولة عند الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه .وذلك عن طريق إعادة خصم هذا القرض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي.
  - **القروض غير القابلة للتعبئة** :وهي القروض التي يكون فيها البنك مجبرا على انتظار تاريخ سداد قيمتها، لأنه لا يمكن إعادة خصمها لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي
- ✓ **قروض طويلة الأجل:** هي القروض التي تفوق عادة سبع سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى عشرين سنة.

❖ **القرض الايجاري** :يعتبر القرض الايجاري فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل, وان كانت هذه الطريقة لا تزال تحتفظ بفكرة القرض فإنها قد أدخلت تغييرا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة و المؤسسة المقترضة[3].

---

[1]- سيداوي فتيحة، **إدارة مخاطر القروض البنكية**، مذكرة غير منشورة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارة و علوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص8.

[2]- حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل**، مرجع سبق ذكره، ص39-40.

[3]- طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص76.

الفرع الثاني: معايير و إجراءات منح القروض

تمر عملية منح القروض عبر عدة مراحل وفقا لمجموعة من الإجراءات والمعايير فبمجرد أن تقدم المؤسسة أوالزبون طلب القرض فإن البنك يقوم بدراسة دقيقة لملف القرض.

أولا:معايير منح القروض

تستخدم البنوك التجارية عدة معايير أساسية عند تقرير منح الائتمان وهي كالآتي [1]:

1- **سمعة العميل:** تعني السمعة في مجال الائتمان معرفة مدى حرص العميل على سداد التزاماته، و تمسكه التام بشروط الاتفاق.

2- **القدرة على الاقتراض:** لا تهتم البنوك فقط بالقدرة على السداد و إنما أيضا بأهليته و قدرته على الاقتراض، فقد تمنح البنوك بعض القروض إلى القصر لأهداف معينة مع وجوب وجود كفيل له أهلية قانونية.

3- **رأس المال:** إذا كان من المنتظر أداء القرض من الأرباح المستقبلية، فمن الضروري تقييم مدى قدرة طالب القرض على توليد أرباح أو دخل في المستقبل كافية لأداء هذه الالتزامات.

4- **الضمانات:** يتطلب أن يكون هذا العميل أهلا للثقة و أن تكون لديه المقدرة على استخدام المبلغ القرض في الغرض الذي خصص له من الناحية الأخرى، أما الضمانات التي يطلبها البنك من العميل فلا تعدو أن تكون تكئة يؤمن بها البنك نفسه ضد مخاطر مستقبلية غير متواتية و غير مرئية[2].

5- **الظروف الاقتصادية العامة:** و يقصد بها الظروف المحيطة بنشاط العميل و مدى تأثره بها.

ثانيا:إجراءات منح القروض

لاجتناب وقوع البنك في مخاطر ائتمانية مستقبلية عليه إتباع مجموعة من الإجراءات تتمثل في مايلي:

1- الفحص الأولي لطلب القرض: يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث الغرض من القرض و أجل الاستحقاق وأسلوب السداد [3].

2- التحليل الائتماني للقروض: يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة، لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية السابقة للبنك، ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة، والتي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

3- الاستفسار عن مقدم الطلب :تستفسر إدارة الائتمان عن السمعة التجارية للعميل وشكل علاقته السابقة مع البنك أو مع بنوك أخرى لكي تتخذ قرار ائتماني سليم[4].

---

[1]- عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2008، ص264-265.

[2]- محمد كمال خليل حمزاوى، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000، ص159-160.

[3]- نشرة توعوية، **القروض المصرفية و معايير منحها**، العدد 11، معهد الدراسات المصرفية الكويت، 2011، ص3.

[4]- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان والتحليل الائتماني**، ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2002،ص206.

4- **التفاوض مع المقترض:** بعد دراسة المعلومات عن طبيعة الائتمان و مقدم طلب الائتمان تقدم الإدارة الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد و التي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان وكيفية الصرف منه و طريقة سدادهن و ضمانات التي يحتاجها البنك و سعر الفائدة.

5- **اتخاذ القرار:** تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل للتعاقد، أو عدم قبوله لشرط البنك وفي حالة قبول التعاقد فقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض، والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض، ومعلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي.

6- **صرف قيمة القرض** :تحت تصرف العميل كلية ، حيث يكون من حق العميل سحب كامل المبلغ أو جزء منه[1].

7- **سداد القرض ومتابعته** :تعتبر مرحلة تحصيل القرض آخر مرحلة من مراحل القرض وهي التي يقوم فيها العميل بسداد القرض مضافا إليه الفوائد وذلك وفق طريقة السداد المتفق عليها سداسية سنوية أو قد تكون ثابتة.

المطلب الثاني:مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر

سيتم من خلال هذا المطلب تحديد مفاهيم أساسية حول المخاطر و إدارتها في مجال منح القروض.

الفرع الأول :المفاهيم المتعلقة بالمخاطر

العمل المصرفي يتعرض للعديد من المخاطر، تختلف حسب طبيعة الأموال واستخداماتها، ولا يقصد بالمخاطر احتمال الخسائر فقط، بل يشمل كذلك احتمال تدني الأرباح عن المتوقع، ولا تنصب المخاطر على رأس المال فقط، بل تشمل كذلك دخل الاستثمار في البنوك.

أولا:تعريف المخاطرة

تجدر الإشارة إلى أن المخاطرة مصطلح مرتبط بالخطر، فهو يعبر عن ذلك المقياس لدرجة الخطورة، و الذي تحكمه مجموعة من البديهيات، يمكن حصرها في انه لا يوجد أنشطة بدون مخاطرة، فالخطر مصاحب لحياة الإنسان.وأن المخاطرة جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار[2].

إذن وفقا لهذه البديهيات، المخاطرة مسئولية الجميع في المؤسسة لأن الخطر لا يفرق بين أي جهة فيها، وبما أن الخطر مصادره عديدة، فإن له عدة حلول من بينها حل أمثل قد يكون خفيا، فالمطلوب من إدارة المؤسسة البحث عنه و تفعيله.

---

[1]- حابس إيمان، **دور التحليل المالي في منح القروض**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية التجارة و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص25.

[2]- عبد الرشيد بن ديب، عبد القادر شلالي، **مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر**، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق و التحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يومي 25-26 نوفمبر 2008، ص4.

ثانيا:ماهية مخاطر القروض و أنواعها

1- **تعريف مخاطر القروض:** يمكن إعطاء تعريف للمخاطر البنكية :هو حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة[1].

2- أنواع المخاطر البنكية

يمكن توضيح أنواع المخاطر البنكية حسب الشكل التالي:

الشكل(01): يبين المخاطر المصرفية الرئيسية

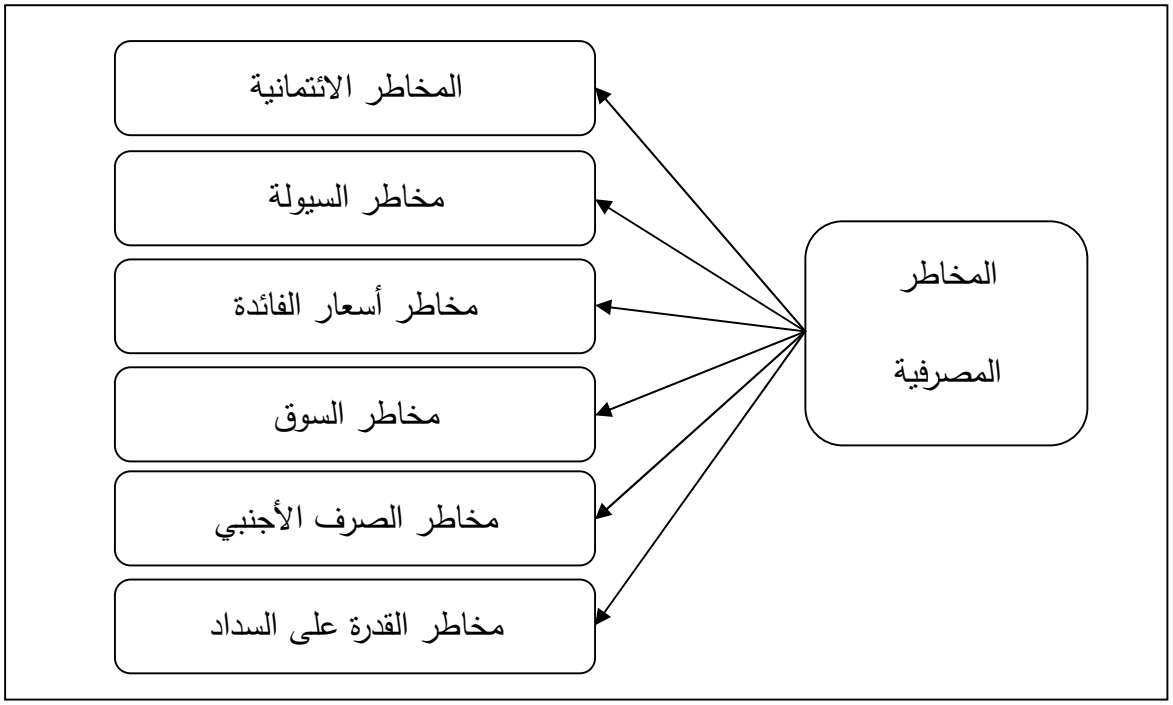

المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر،الدار الجامعية، الإبراهيمية، مصر، 2007، ص196.

أ- **المخاطر الائتمانية:** إن مفهوم القرض أثبت في كثير من المرات أنه لا يوجد هناك قرض بدون مخاطر, مهما كانت الضمانات المقدمة. فالخطر ملتصق بالقرض ولا يفارقه, والبنكي يجب عليه دائما الحذر من أن لا يتمكن المدين من الوفاء بالتزامه[2].

ب- **مخاطر السيولة:** تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته قبل الغير أو تمويل زيادة الأصول، و هو ما يؤدى إلى التأثير السلبي على ربحية البنك وخاصة عند عدم القدرة على التسديد الفوري للأصول بتكلفة مقبولة.

[1]- مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة بسكرة، يومي 20-21 أكتوبر 2009.

[2]- حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005.

ت- **مخاطر أسعار الفائدة:** هي عبارة عن تعرض الموقف المالي للبنك للتغيرات في أسعار الفائدة، و هي مخاطر تنشأ من عدة مصادر[1].

ث- **مخاطر السوق:** هي غير القابلة للتنويع التي لها علاقة بأوضاع الاقتصاد و السياسة و لا يمكن السيطرة عليها من طرف البنك مانح الائتمان، أو من طلب المشروع طالب الائتمان[2].

ج- **مخاطر الصرف الأجنبي:** تتمثل مخاطرة العملة في ملاحظة تحقق الخسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف[3].

ح- **مخاطر القدرة على السداد:** و نقصد بها مخاطرة عدم القدرة على تغطية الخسائر المتولدة من كافة أنواع المخاطر من خلال رأس المال المتاح.

الفرع الثاني:إدارة المخاطر

يقوم البنك بتهيئة بيئة العمل المناسبة بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها وإدارتها،وقياسها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيئ على عملية اتخاذ القرارات و التحوط لها ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها.

أولا:مفهوم إدارة المخاطر

يقصد بإدارة المخاطر عملية تحديد و تقويم المخاطر، و اختيار و إدارة التقنيات، للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها[4].

ثانيا:الوظائف والأهداف الرئيسية لإدارة المخاطر

1- وظائف إدارة المخاطر: تتضمن وظائف إدارة المخاطر في مايلي[5]:

أ- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية.

ب-القيام بالمراجعة الدورية و تحديث سياسة الائتمان في البنك.

ت-تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة و ضمان حسن تحديدها.

ث-مراقبة استخدام الحدود و الاتجاهات في السوق و مخاطر السيولة.

2- أهداف إدارة المخاطر:الهدف الرئيسي لإدارة مخاطر الائتمان هو[6]: التقليل من المخاطر الائتمانية ،ويجب أن تتناسب هذه المخاطر مع طاقة البنك وقدرته في تحقيق الأرباح. كما يهدف إلى:

---

[1]- طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر: تحليل القضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، السعودية، 2003، ص31.

[2]- زيد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر**، 2008، ص215.

[3]- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص206.

[4]- سمير عبد الحميد رضوان، **مشتقات المالية و دورها في إدارة المخاطر**، ط1، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص309.

[5]- سيداوي فتيحة، **إدارة مخاطر القروض البنكية**، مرجع سبق ذكره، ص12.

[6]- سمير خطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 129.

أ- إدارة كافة المخاطر الائتمانية والحد منها.

ب-التقيد بكافة القوانين والتعليمات في كل الأحوال.

ت-تنويع محفظة الإقراض بشكل جديد.

ثالثا:إدارة المخاطر في مجال منح القروض[1]

لمواجهة الأخطار التي من الممكن أن تقع للبنك لا بد من استعمال مجموعة من الوسائل و الإجراءات التي تعبر عن إدارة المخاطر فيما يتعلق بمنح القروض و التي تتمثل أساسا في مايلي:

1- **توزيع خطر القرض:** إذا كانت قيمة الإئتمان كبيرة جدا و مدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أوجزء فقط من القرض ، حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر و يتحمل مسؤولية ذلك بمفرده وفي نفس الوقت تؤدي بمركزه المالي ككل.

2- **التعامل مع عدة متعاملين:** يلجأ البنك إلى توزيع عملياته على عدد غير محدود من المتعاملين الاقتصاديين و ذلك حتى يتجنب الأخطار التي يمكن أن تحدث وتتعلق بتركز نشاطات البنك على عدد محدود من المتعاملين.

3- **تمويل أنشطة و قطاعات مختلفة:** تجنبا لما يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود في إحدى القطاعات دون غيرها، فالبنك يلجأ إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة و القطاعات حتى يمكن له أن يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط أو قطاع معين.

4- **عدم التوسع في منح القرض:** يعمل البنك على مراقبة نفسه باستمرار تجنبا للغرور بفرصة الربح المتوقعة، و يعمل على عدم التوسع في منح الائتمان دون حدود بل يقدم ذلك في حدود إمكانياته المالية.

5- **التأمين على القروض:** لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد هو التامين على القروض الممنوحة للمتعاملين حيث يلزم المصرف متعامليه بالتأمين حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر. و إضافة إلى ما ذكرناه من مختلف الإجراءات ، فهناك إجراءات أخرى يستدعي على البنك التركيز عليها وهي: العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية، تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك، العمل على استخدام أساليب التكنولوجيا في مجال النشاط المصرفي، تحري الدقة و الحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة، وأخيرا تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط المصرفي.

[1]- عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 55-57.

رابعا:تقدير و تقييم المخاطر الائتمانية

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا. و ذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة، ونحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك وهي[1]:

1- طريقة النسب المالية: تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم دراسة النسب المالية بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي، وتقدم على سبيل المثال، لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

أ- **النسب الخاصة بقروض الاستغلال:** يقوم البنك باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين هذه النسب ما يلي[2]:

- ❖ نسب التوازن المالي، ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأسمال العامل والخزينة.
- ❖ نسب الدوران وتتكون من ثلاثة نسب هي: دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد.
- ❖ نسبة السيولة العامة.

ب- **النسب الخاصة بقروض الاستثمار:** ومن أهم هذه النسب هي:

- ❖ التمويل الذاتي.
- ❖ التمويل الذاتي/ ديون الاستثمار لأجل.
- ❖ نسبة المديونية.
- ❖ التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية:
  - ✓ طريقة صافي القيمة الحالية VAN
  - ✓ طريقة معدل العائد الداخلي TRI
  - ✓ طريقة فترة الاسترداد PR
  - ✓ طريقة مؤشر الربحية IP

[1]- كمال رزيق، فريد كورتيل، **أدارة مخاطر قروض الإستثمار في البنوك التجارية الجزائرية**، مؤتمر علمي سنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، يومي 4-5 جويلية 2007.

[2]- عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان1999، ص 251.

2- طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي[1]

هي آلية للتنقيط، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض. وتهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

لقد ازداد الاهتمام بموضوع إدارة مخاطر القروض البنكية من طرف العديد من الباحثين والدراسيين، وعليه سنحاول عرض موجز لأهم الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

1-دراسة زايدي صبرينة

1-1- التعريف بالدراسة: " إدارة و تسيير مخاطر القروض البنكية"، حالة القرض الشعبي الجزائري، وهي مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015. و تهدف الباحثة من خلال دراستها إلى التعريف بآليات وأدوات إدارة المخاطر في نوع المستجدات البنكية، و كذا تقييم مدى كفاءة أنظمة المعلومات و تقنيات التحليل التي تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر الائتمانية في البنوك التجارية. كما اعتمدت في دراستها على المنهج الوصفي الذي يصف الجهاز المصرفي، حيث استخدمت المنهج التاريخي للتحدث عن التطور التاريخي للبنوك و الخطر البنكي.

1-2- نتائج الدراسة: من خلال ما تم دراسته من قبل الباحثة فقد توصلت إلى أن الفترة التي يستغرقها البنك لدراسة ملفات طلبات القروض طويلة، والتقليل من النتائج السلبية لمخاطر القروض ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر.

2-دراسة سمية بن عمر

2-1- التعريف بالدراسة: "إدارة مخاطر القروض بإستعمال SCORING": و هي مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية و بنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015. حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد البنوك التجارية على نموذج القرض التنقيطي كأداة من أدوات إدارة مخاطر القروض و كيفية تطوير طرق إدارة مخاطر القروض في البنوك التجارية وفق طرق إحصائية حديثة. كما استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في يخص موضوع الدراسة.

[1]- جهاد حفيان، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص46.

2-2- نتائج الدراسة: من خلال ما تم دراسته فقد توصلت الباحثة أنه عند تطبيق نموذجSCORING تنخفض نسبة تعرض البنك لمخاطر القروض، و أن هذا النموذج يعتبر طريقة مكملة للطريقة الكلاسيكية باعتبارها أداة مساعدة لاتخاذ قرار منح القروض، و كذا أهمية الأساليب الكمية في محاولة تصنيف القرض ومنحه وتحديد مخاطره.

3- دراسة كمال رزيق

3-1- التعريف بالدراسة: " إدارة مخاطر القروض في البنوك التجارية الجزائرية "، جامعة البليدة المؤتمر العلمي السنوي الخامس المنعقد في الفترة من 4-5 جويلية 2007. حيث تهدف هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تسيير البنوك الجزائرية للمخاطر الائتمانية و كذا أسباب نشوؤها و الوقاية منها في القانون الجزائري.

3-2- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة الى أن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تحقيق الأرباح من أجل ذلك يقوم بقياس و تقدير المخاطرة إضافة إلى ذلك يعمل على تحديد الحد الأقصى من الأخطار الممكن نحملها.

4- دراسة مليكة عياش

4-1- التعريف بالدراسة: " مخاطر القروض البنكية و طرق التحكم فيها" ،دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أطروحة ماجستير جامعة خميس مليانة، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية، 2009. حيث تهدف هذه الدراسة الى التعرف على المصادر الحقيقية للمخاطر المصرفية، و مسبباتها و كذا كيفية التحكم في خطر القرض بأخذ إجراءات وقائية لتفادي الوقوع فيه وذلك من خلال اعتماد الباحثة على المنهج الوصفي إلى الجانب النظري و على دراسة حالة وذلك بالاعتماد على الأدوات الإحصائية.

4-2- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أنه من الصعب تقديم قروض دون وجود مخاطرة، بالإضافة إلى ذلك أن إدارة المخاطر تساعد في تخفيف الخطر .إذ أن بالرغم من الإجراءات التي تتخذها البنوك عند منح القروض فإن نسبة الخطر موجودة و لو كانت ضئيلة.

المطلب الثاني :أوجه الاختلاف و التشابه بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية.

1- أوجه التشابه: تتشابه دراستنا مع الدراسات السابقة من حيث المضمون، من خلال الدور الكبير الذي تلعبه البنوك التجارية في إطار منح القروض و طبيعتها الممنوحة من طرف البنك وطريقة دراسة الملف وقرار منحها و كيفية إدارة مخاطرها.

2- أوجه الاختلاف: تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في زمن الدراسة و البنك محل الدراسة، كما تختلف دراستنا من حيث الدور الذي يلعبه القرض الشعبي الجزائري في مجال منح القروض. كما تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة من حيث المنهج المتبع و أهمية إدارة المخاطر في البنوك.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة لإدارة مخاطر القروض البنكية لقد تعرفنا في هذا الفصل على مختلف أنواع القروض وماهية مجموعة المخاطر التي يتعرض لها البنك من جراء منحه للقروض و التعامل مع فئات مختلفة من الأعوان الاقتصاديين، و تعد مجمل المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر السوق أسعار الفائدة، أسعار الصرف.

حيث تعتبر هذه المخاطر من أهم المحاور التي يعتمد عليها البنك من أجل المحافظة على ربحيته و تعظيمها و التي تبرز في علاقتها المباشرة مع المخاطر التي يتعرض لها البنك، و في ظل التحولات و التطورات المتلاحقة التي تستهدفها و تشهدها الأسواق العالمية و العديد من الدول و المخاطر التي أصابت هذه البنوك بدرجات كبيرة، كان على هذه الدول البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر و التي أعدت بعض الإجراءات في كيفية تقييم وتقدير هذه المخاطر للحد منها.

الفصل الثاني

الدراسة

الميدانية

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث، والمتمثلة في الفصل السابق، سنقوم عقب هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع، وذلك بإجراء دراسة ميدانية على القرض الشعبي الجزائري، مجموعة الاستغلال (الجزائر شرق) – المحمدية، الحراش– محاولة إبراز الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا.

إن بحثنا المتعلق بإدارة مخاطر القروض مثله مثل أي بحث علمي، يتطلب تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، طالما هذا الإطار يعتبر الأساس بتنظيم الأفكار والمعلومات من أجل البحث عن الحقائق والوصول إلى النتائج، كما أنه يسمح بدراسة الموضوع بطريقة سهلة و واسعة.

وعليه من خلال هذا الفصل حاولنا تقديم نبرة عن القرض الشعبي الجزائري، وتطوره و جمع وتحديد متغيرات، الدراسة و كذا الأدوات المستخدمة في معالجة المعطيات، وهذا ضمن المبحث الأول، بالإضافة إلى المبحث الثاني فسنحاول من خلاله دراسة مالية لطالب القرض الاستثماري ، فكان تقسيم الفصل كتالي:

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة القرض الشعبي الجزائري CPA

المبحث الثاني: الدراسة حالة منح قرض استثماري من طرف CPA

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة القرض الشعبي الجزائري CPA

لقد قمنا في هذا المبحث بتقديم عام حول مؤسسة القرض الشعبي الجزائري و وكالة مجموعة استغلال الجزائر الشرق، حيث استدعتنا الضرورة إلى تحديد مختلف المتغيرات الخاصة بدراستنا حول القروض و ذلك باستخدام عدة أدوات لمعالجة مختلف المعطيات و تحليلها.

المطلب الأول: المؤسسة و قطاعها الاقتصادي(البنك القرض الشعبي الجزائري CPA)[1]

يصنف القرض الشعبي الجزائري من بين 05 بنوك عمومية والتي هي: BNA ، BEA ، BDL، BADR و CPA وقد حصل على إستقلاله سنة 1988 من بداية الإصلاحات البنكية.

الفرع الأول: البنك القرض الشعبي الجزائري CPA

أولا: التطور التاريخي لبنك CPA

أنشأ القرض الشعبي في 29 ديسمبر 1966 برأس مال قدره 15 مليون دينار ورث القرض الشعبي عدة نشاطات من مختلف البنوك العمومية (بنك عمومي تجاري وصناعي بالجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة) وكذا البنوك الأجنبية (شركة مرسيليا للقروض، شركة فرنسية للقروض و البنوك CFCB البنك المختلط ALGERIE MIX – BANQUE MIXTE).

في سنة 1985: انبثق من CPA بنك آخر هو التنمية المحلية BDL من خلال 40 وكالة حيث تم نقل 550 عمال وإطار و 89000 حساب للزبائن.

بعد إصدار القانون الذي ينص على استقلالية المؤسسات **في سنة 1988** أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية (EPE) حيث أن رأس المال الإجمالي ملك للدولة.

في سنة 1996: وبناء على القرار المتعلق بإدارة وتسيير رأس مال السوقي للدولة أصبحت البنوك العمومية تحت رعاية وزارة المالية.

أما رأس مال البنك فهو في تزايد مستمر حيث تطور كما يلي:

- ✓ سنة 1966: 15 مليون دينار.
- ✓ سنة 1983: 800 مليون دينار.
- ✓ سنة 1992: 5.06 مليار دينار.

[1]– معلومات من طرف مسؤول في مصلحة القروض بقرض الشعبي الجزائري مجموعة الاستغلال 160 جزائر شرق، 2017/02/16.

- ✓ سنة 1994: 9.31 مليار دينار.
- ✓ سنة 1996: 13.6 مليار دينار.
- ✓ سنة 2000: 20.16 مليار دينار.
- ✓ سنة 2005: 25.3 مليار دينار.
- ✓ سنة 2009: 28.12 مليار دينار.
- ✓ سنة 2012: 32.1 مليار دينار.
- ✓ سنة 2016 إلى يومنا هذا: 48 مليار دينار.

ثانيا: أهداف ومهام القرض الشعبي الجزائري (CPA)[1]

1- الأهداف:

- تقوية المراقبة.
- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحولات اللازمة للتطور التجاري، وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير وكذا التسويق.
- التوسع ونشر الشبكة واقترابه من الزبائن، وكذا العمل على التسيير الحكم للموارد البشرية.
- تقديم الوسائل المادية والتقنية حسب الاحتياجات.
- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات وكذا السائل التقنية.
- الأخذ بالمشاركات على الصعيدين الوطني والدولي.

2- **المهام:**

2-1- تقديم قروض للحرفيين والفنادق وقطاع السياحة والصيد والتعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي كان نوعها كالمخابر مثلا. بالإضافة إلى تقديم قروض لأصحاب المهن الحرة وقطاع الري والمياه.

2-2- **المديرية العامة المساعدة للاستغلال:**

إن المهام الرئيسية التي تتكفل بها المديرية تكمن في تطوير النشاط التجاري وهذا الضمان تنشيط ومراقبة شبكة الاستغلال وتساهم في:

- الربط ومراقبة تسيير الشبكة أي الفروع والوكالات.
- تطوير مخطط الاتصال ومخطط المعلومات للبنك بإجراءات مستهدفة وكذا دراسة السوق وتطوير المنتجات الجديدة.
- المشاركة في إعداد ميزانية الاستغلال للبنك.
- وضع التنبؤات المالية للبنك.

[1]- معلومات من طرف مسؤول في مصلحة القروض بقرض الشعبي الجزائري مجموعة الاستغلال 160 جزائر شرق، 2017/02/16.

2-3- **المديرية العامة المساعدة للالتزامات والأعمال القانونية:**

تقوم هذه المديرية بالتمويل للمؤسسات الوطنية بدون اللجوء إلى هياكل، وتساعده في ذلك مديرية القرض من أجل ضمان تسيير أفضل.

2-4- **مديرية العلاقات الدولية:** مهمتها تتمثل في:

- تطوير وتطبيق سياسة صارمة في إطار عملية التمويل الخارجي وتسهيل تعديلات الصرف وتقوم بضمان:
- المشاركة في تنمية العلاقات من المنظمات المالية الخارجية.
- المشاركة في ترقية الصادرات في العمليات الاقتصادية الجزائرية.
- المفاوضات وتسيير الضمانات البنكية الدولية.

2-5- **المفتشية العامة:** تقوم ب:

تفتيش هياكل البنك، كما تقوم بتقديم مختلف العمليات الخاصة بالمراقبة الهرمية والوظيفية المعمولين طرف مختلف مراكز المسؤولية، كما تعمل على مراعاة احترام الإجراءات والأوامر.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)[1]

لتحقيق أهداف القرض الشعبي الجزائري، ومع التطورات الاقتصادية، كان من المهم تجديد كل من الموارد البشرية والوسائل المالية، وضرورة وجود تنظيم هيكلي ملائم ومنسجم والذي يتكون مما يلي:

1- مجلس الإدارة: Conseil d'administration الذي يتكون من:

- الرئيس وخمسة أعضاء.
- إداريان يمثلان الدولة.
- إداريان يمثلان العمال.

2- المديرية العامة: direction général

تتكون من الرئيس المدير العامة ورئاسة المديرية العامة وهي العضو المركزي في المديرية بحيث تقوم بعدة أدوار تتمثل في القيادة، الربط و المراقبة و في هذا الإطار فإنها تعمل على تطبيق إستراتيجية المؤسسة وكذا مخططات العمل و رئاسة المديرية العامة.

تتكون شبكة استغلال CPA من 121 وكالة مؤطرة من قبل 15 جماعة استغلال يقدر العدد الفعلي للبنك بـ 4515 موظف بها فيهم 1259 محصلين على شهادة التعليم العالي والمدارس الكبرى مقسمين كما يلي:

- إطارات عليا: 390 موظف.
- إطارات متوسطة: 941 موظف.

[1]- معلومات من طرف مسؤول في مصلحة القروض بقرض الشعبي الجزائري مجموعة الاستغلال 160 جزائر شرق، 2017/02/16.

- أعوان التحكم: 2288 موظف.
- أعوان التنفيذ: 896 موظف.

إن القرض الشعبي الجزائري يخضع للتشريع البنكي والتجاري ويعتبر بنكا عاما وشاملا مع الغير، يتخذ مقرا له الجزائر العاصمة، وله فروع ووكالات ومكاتب، تبرر وتحقق نشاطاته الاقتصادية، حيث يضم 114 وكالة موزعة على ثلاث مجموعات، مجموعة الوسط، مجموعة الشرق ومجموعة الغرب حيث تعطي 44 ولاية من الوطن.

الفرع الثاني: مجموعة الاستغلال الجزائر شرق[1]

بعد تطرقنا إلى مفهوم و تطور المؤسسة الأم سوف نتطرق إلى الحديث في هذا الفرع حول مفهوم مؤسسة محل الدراسة و مهامها و كذا الهيكل التنظيمي لهذه المجموعة.

أولا: تعريف مجموعة الاستغلال – 160– الجزائر شرق

مجموعة الاستغلال هيئة تضم عدة وكالات داخل مجالها و التي تمثل المديرية العامة على المستوى الجهوي، وتأسست مجموعة الاستغلال – 160– الجزائر شرق سنة 1991 في ظل إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وفي إطار تطبيق توجيهات صندوق النقد الدولي.

حيث تعمل تحت وصاية المجموعة الاستغلال كل من وكالات: الرويبة، الجزائر، باب الزوار، سيدي موسى، براقي، المحمدية، حسين داي، القبة، بئر خادم، بئر مراد رايس، رياض الفتح.

ويقوم بتسيير المجموعة الاستغلال مدير يعمل على:

- تنشيط، تنسيق، مراقبة نشاطات المجموعة، ويعمل على تحقيق الأهداف المسطرة المجموعة المقررة من المديرية العامة.
- تسيير ميزانية المجموعة العامة ويساعد المدير في تحقيق مهامه كل من خلية المراقبة العامة وخلية الإعلام الآلي والإجراءات وخلية التجارة الخارجية.

ثانيا: مهام مجموعة الاستغلال

من مهام مجموعة الاستغلال أنها تقوم بالعمل على توجيه، تنشيط، تنسيق، تقييم، ترقية، ومراقبة جميع نشاطات الوكالات التي تعمل تحت وصايتها وتتلخص مهامها في:

أ– ضمان نشر توجيهات وأهداف المديرية العامة للوكالات التابعة لها.

ب–القيام باستغلال جميع تقارير نشاطات الوكالات واستخلاص تقرير موحد والرسالة للمديرية العامة.

ت–القيام بتوجيه نشاطات المجموعة والوكالات نحو الأهداف المسطرة.

ث–الإجابة عن التساؤلات والملاحظات المستخرجة من التقارير وإرسالها إلى خلايا المراقبة والمتابعة.

---

[1]– معلومات من طرف مسؤول في مصلحة القروض بقرض الشعبي الجزائري مجموعة الاستغلال 160 جزائر شرق، 2017/02/16.

ج- من الجانب التجاري:

- ✓ العمل على ترقية و بيع المنتج.
- ✓ العمل على تحسين صورة البنك على المستوى الجهوي.
- ✓ القيام بدراسات للسوق.
- ✓ العمل على تنظيم وإقامة قوة البيع على المستوى المحلي للسياسة التجارية العامة.
- ✓ العمل على تقديم اقتراحات تعمل على تطوير وترقية كل منتج من ناحية الكمية والنوعية وتقديمه للوصاية.
- ✓ ضمان تقديم توصيات واستشارات للتعامل الاقتصادي وكذا اقتراحات وحلول.
- ✓ العمل على ضمان تسيير مالي جيد للوكالات.

ح- من جانب القرض:

- ✓ العمل على توزيع القروض وترقية كل منتوج جديد وتحسين الجانب الكمي للمنتوج.
- ✓ ضمان تقديم مساعدة تقنية تجارية للوكالات.
- ✓ تمثيل البنك في الخارج.
- ✓ دراسة طلبات القروض للزبون والرد عليها في إطارها المحدد أو إرساله للمديرية العامة إذا كان يتعدى صلاحيات المجموعة.

خ- من الجانب الإداري وتسيير الوسائل والمعدات الضرورية:

- ✓ تدعيم المجموعة والوكالات من جانب الوسائل البشرية والمادية.
- ✓ السهر على تسيير كل الملفات الفردية للعمال في إطار التسيير والتكوين.
- ✓ السهر على السير الحسن النظام الإعلامي.
- ✓ ضمان تطوير وإعداد ومراقبة ميزانية المجموعة والوكالات.

الشكل (02): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري – الجزائر / شرق

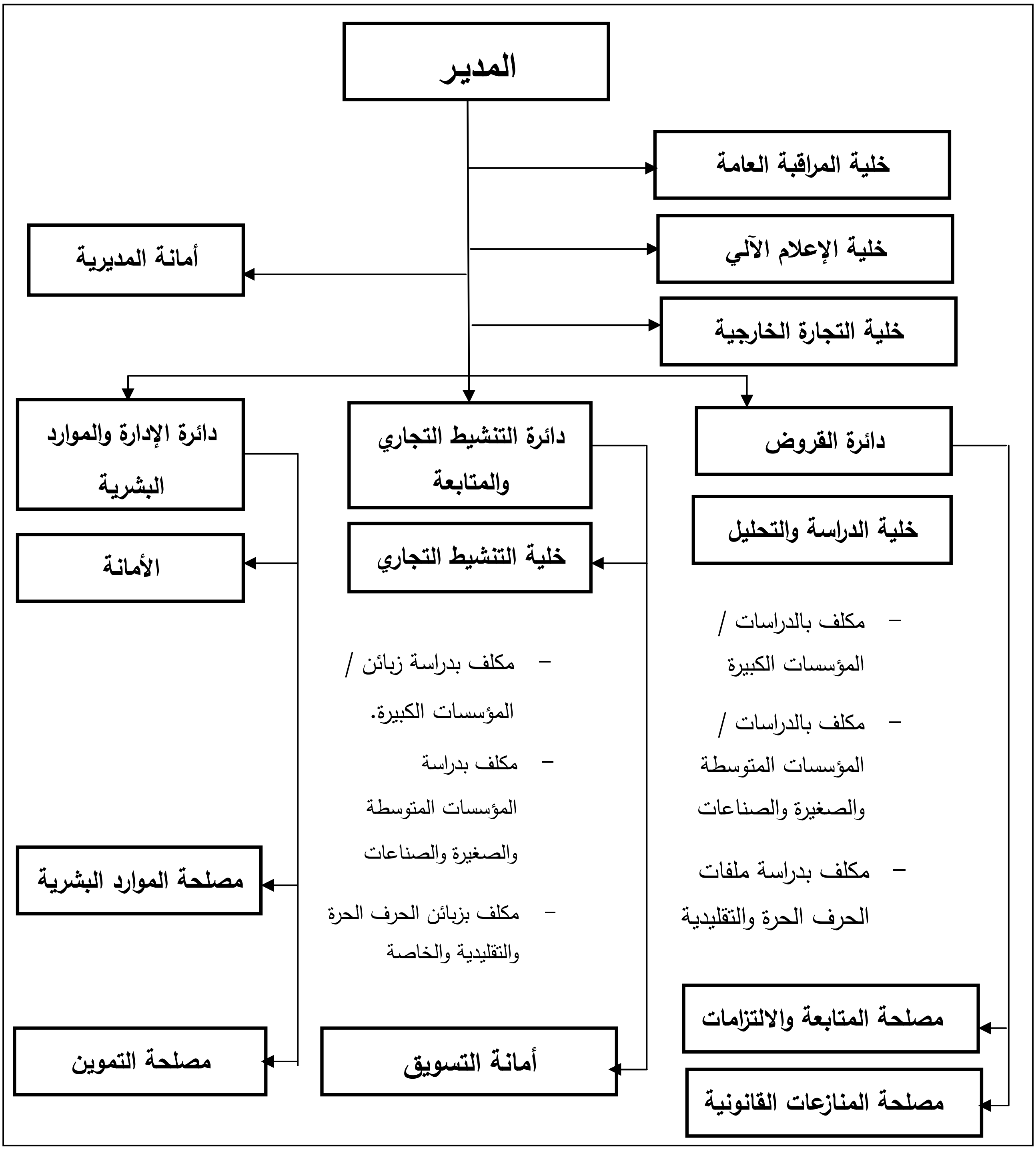

المصدر: وثائق داخلية للبنك القرض الشعبي الجزائري مقدمة من طرف المؤطر 2017/02/16.

الشكل (03): الوكالات التابعة لها والتي تعمل تحت وصاياتها

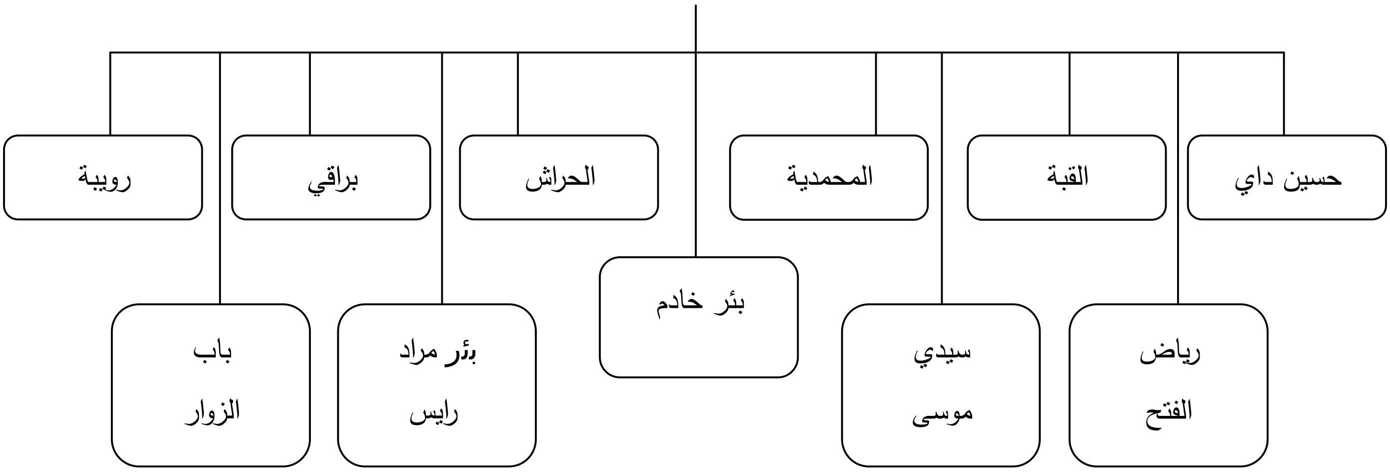

المصدر: وثائق داخلية للبنك القرض الشعبي الجزائري مقدمة من طرف المؤطر 2017/02/16.

المطلب الثاني: تحديد متغيرات الدراسة و الأدوات المستخدمة في معالجة المعطيات

بعد الدراسة النظرية و التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالقروض و كيفية منحها و الحد من خطرها حولنا إسقاطها على الجانب التطبيقي، اضطررنا إلى تحديد بعض المتغيرات و استخدام بعض الأدوات في معالجة مختلف المعطيات.

الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة

من خلال موضوع البحث تم تحديد المتغير التابع و المتغير المستقل و كلا المتغيرين تم الاعتماد في تحليلهما على معطيات المؤسسة محل الدراسة، و يمكن التوضيح كالتالي:

أولا: المتغير التابع: و يتمثل في مخطر القرض و يعتبر متغيرا كميا قابل للقياس يتطلب تحليله الاعتماد على مؤشرات مالية و اقتصادية و التي تستخرج عناصرها من القوائم المالية للمؤسسة.

ثانيا: المتغير المستقل: و يتمثل في إدارة المخاطر التي تعتبر مؤشرا يقيس مدى قدرة المؤسسة في تسيير القروض التي تمنحها.

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في معالجة المعطيات

أولا: المقابلة: حيث تم فيه تبادل لفظي بيننا و بين موظفي المؤسسة محل التربص، و تم توجيه مجموعة من الأسئلة المتعلقة عن كيفية منح القروض و المخاطر التي قد تتعرض لها هذه الأخيرة.

ثانيا: وثائق المؤسسة: و المقصود هنا الوثائق المقدمة من طرف العميل و التي تتمثل في الميزانيات المحاسبية وجدول حسابات النتائج للسنوات: 2013، 2014، 2015، 2016.

المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض استثماري من طرف CPA

في هذا المبحث سنشير إلى كيفية عمل البنك CPA، من حيث دراسته للقرض و معايير التي يتخذها من أجل اتخاذ قرار منح أو رفض منح تقديم القرض.

المطلب الأول: التحليل المالي لطالب القرض الاستثماري

سوف نقوم في هذا المطلب بدراسة التحليل المالي و مختلف النسب و المؤشرات المالية لطالب القرض الاستثماري.

الفرع الأول: تقديم طلب القرض

سنشير في دراستنا إلى قرضين لمؤسستين س و ع :

1- قرض المؤسسة (س)

- تقدمت الشركة بطلب قرض استثماري من **بنك القرض الشعبي الجزائري.**

فهذه الشركة هي شركة ذات الشخص الوحيد و ذات مسؤولية محدودة ورأس مالها **100 000.00 دج،** و هي شركة حديثة العهد مختصة في الأشغال العمومية و نقل البضائع، و التي تنوي توسيع نشاطها من الناحية الاستثمارية بشراء 10 شاحنات من نوع بورتر تراكر **PORTEUR TRAKKER MOD AD380T42H 6X4**، و قد كانت قيمة كل منها **12 340 000.00 دج.**

- كان مبلغ القرض **61 700 000.00 دج، (أنظر الملحق رقم 01)**، أي بنسبة تمويل **52.12%** على أن يتم استرجاع مبلغ القرض في **6 سنوات** يسدد على دفعات كل ثلاث أشهر مع فترة سماح سنة، و قدرت تكلفة الأولية لهذا الاستثمار ب **12 340 000.00دج،** رغم أنها لم تقدم أي ضمانات.

2- قرض المؤسسة (ع)

- تقدمت شركة بطلب قرض استثماري من **CPA،** و هي شركة ذات الشخص الوحيد و ذات مسؤولية محدودة ، و يقدر رأس مالها ب: **70 100 000.00 دج،** و هي شركة مختصة في استيراد وتصدير المنتجات و الأجهزة و المعدات المرتبطة بالفلاحة و قطع غيارها، حيث تنوي هذه المؤسسة توسيع نشاطها من الناحية الاستثمارية وذلك بشراء مجموعة من الآلات منها: (ناقل التغذية، آلة غسل و تقشير، آلة تقطيع، آلة تجفيف، آلة وزن و تعبئة و تغليف ...الخ)، **(أنظر الملحق رقم 02)**، وكانت القيمة الإجمالية لهذه الآلات **138 741 000 دج.**
- طلبت المؤسسة قرض ب **29 800 000.00 دج،** أي بنسبة تمويل **38.40%**، على أن يتم استرجاع المبلغ في **7 سنوات** تسدد على دفعات كل ثلاث أشهر مع فترة السماح تقدر بسنتين، حيث اتفقت على تقديم مجموعة من الضمانات و هي كالتالي **(أنظر الملحق رقم 03):**

- ❖ رهن بالدرجة الأولى المبنى.
- ❖ رهن العتاد و المعدات.
- ❖ انتداب ضمانة على التأمين (العتاد و المعدات).

- **ملف القرض:**

حيث قامت المؤسسة بتقديم ملف القرض و المتمثل في:

1- طلب خطي.
2- دراسة تقنية و اقتصادية على 5 سنوات أو أكثر.
3- وثائق جبائية و نسبة الجبائية.
4- فواتير العتاد و المعدات.
5- ميزانية و جدول حسابات النتائج لسنوات السابقة.
6- قانون الداخلي للمؤسسة.
7- السجل التجاري للمؤسسة.

الفرع الثاني: الدراسة المالية

أولا: الميزانيات المالية المقدمة

1- مؤسسة (س)

- ميزانية سنة 2014 (أنظر الملحق رقم 04)
- ميزانية سنة 2015

2- مؤسسة (ع)

- ميزانية سنة 2013 (أنظر الملحق رقم 05)
- ميزانية سنة 2014
- ميزانية سنة 2015 (أنظر الملحق رقم 06)
- ميزانية سنة 2016 (أنظر الملحق رقم 07)

ثانيا: حساب مؤشرات التوازن المالي

- رأس المال العامل FR = الأموال الدائمة – الأصول الدائمة.
- احتياجات رأس المال العامل BFR = احتياجات الدورة (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – موارد الدورة (ديون قصيرة الأجل – سلفيات بنكية).
- الخزينة TN = رأس المال العامل FR – احتياجات رأس المال العامل BFR.

1- **مؤسسة (س)**

جدول رقم (01): مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة (س)

السنة	2014	2015
الأموال الخاصة	310881	2427008
ديون طويلة و متوسطة الأجل	–	–
أموال الدائمة	310881	2427008
أصول ثابتة	–	–
رأس المال العامل FR	310881	2427008
الأصول المتداولة خارج الخزينة الأصول	2480298	3848468
الخصوم المتداولة خارج الخزينة الخصوم	2234209	2848184
احتياجات رأس المال العامل BFR	246089	1000284
خزينة الأصول	64792	1426723
خزينة الخصوم	–	–
خزينة TN	64792	1426723

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 04.

أ- تحليل النتائج بالنسبة لسنة 2014:

لدينا:

0< FR: يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة و هذا يعني أن الشركة قادرة على تمويل أصولها بأموالها الدائمة، حيث أن الشركة تملك هامش أمان يكون هذا الهامش أكبر كلما زادت الأخطار المحتملة.

0< BFR: هذا يعني أن ديون قصيرة الأجل تعطي الأصول المتداولة.

TR >0 : يعني وجود توازن مالي في الأجل القصير.

ب-تحليل النتائج بالنسبة لسنة 2015:

لدينا:

FR >0: يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة و هذا يعني أن الشركة قادرة على تمويل أصولها بأموالها الدائمة، حيث أن الشركة تملك هامش أمان يكون هذا الهامش أكبر كلما زادت الأخطار المحتملة.

BFR >0: هذا يعني أن ديون قصيرة الأجل تعطي الأصول المتداولة.

TR >0 : يعني وجود توازن مالي في الأجل القصير

2- **مؤسسة (ع)**

جدول رقم (02): مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة (ع)

السنة	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
الأموال الخاصة	**(-26229)**	72195526	79440515	93573246
ديون طويلة ومتوسطة الأجل	-	-	6819549	31496940
أموال الدائمة	**(-26229)**	72195526	86260064	125070186
أصول ثابتة	24731579	45960693	79076811	67330774
رأس المال العامل FR	**(-24757808)**	26234833	7183253	57739412
الأصول المتداولة خارج خزينة الأصول	22871801	63034681	35752019	23416123
الخصوم المتداولة خارج خزينة الخصوم	106328269	47999850	28676517	11693157
احتياجات رأس المال العامل BFR	**(-83456468)**	15034831	7075502	11722966
خزينة الأصول	58698659	11200000	107753	46016443
خزينة الخصوم	-	-	-	-
خزينة TN	58698659	11200000	107753	46016443

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الإدارية (ملحق رقم 5، 6، 7).

أ- تحليل النتائج بالنسبة لسنة 2013:

لدينا:

FR < 0: يعني أن الأموال الدائمة أصغر من الأصول الثابتة و هذا يعني أن الشركة غير قادرة على تمويل أصولها بأموالها الدائمة، حيث أن الشركة لا تملك هامش أمان لكي تتجنب أي الأخطار المحتملة.

BFR<0: هذا يعني أن ديون قصيرة الأجل تعطي الأصول المتداولة.

TR > 0 : يعني وجود توازن مالي في الأجل القصير

ب-تحليل النتائج بالنسبة لسنة 2014:

لدينا:

FR > 0: يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة و هذا يعني أن الشركة قادرة على تمويل أصولها بأموالها الدائمة، حيث أن الشركة تملك هامش أمان يكون هذا الهامش أكبر كلما زادت الأخطار المحتملة.

BFR > 0: هذا يعني أن ديون قصيرة الأجل تعطي الأصول المتداولة.

TR > 0 : يعني وجود توازن مالي في الأجل القصير

ت-تحليل النتائج بالنسبة لسنة 2015:

لدينا:

FR > 0: يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة و هذا يعني أن الشركة قادرة على تمويل أصولها بأموالها الدائمة، حيث أن الشركة تملك هامش أمان يكون هذا الهامش أكبر كلما زادت الأخطار المحتملة.

BFR > 0: هذا يعني أن ديون قصيرة الأجل تعطي الأصول المتداولة.

TR > 0 : يعني وجود توازن مالي في الأجل القصير

ث-تحليل النتائج بالنسبة لسنة 2016:

لدينا:

FR > 0: يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة و هذا يعني أن الشركة قادرة على تمويل أصولها بأموالها الدائمة، حيث أن الشركة تملك هامش أمان يكون هذا الهامش أكبر كلما زادت الأخطار المحتملة.

BFR > 0: هذا يعني أن ديون قصيرة الأجل تعطي الأصول المتداولة.

TR > 0 : يعني وجود توازن مالي في الأجل القصير.

ثالثا: حساب قدرة التمويل الذاتي

CAF = نتيجة الدورة + مخصصات الإهتلاك

1- مؤسسة (س)

جدول رقم (03): قدرة التمويل الذاتي لمؤسسة (س) (أنظر الملحق رقم 08)

البيان / السنة	النتيجة الصافية RESULTAT NET	مخصصات الإهتلاك AMORTISSEMENT	قدرة التمويل الذاتي CAF	ΣCAF التراكمي	CAF/5
1	7579800	24680000	32259800	32259800	40336096
2	13604220	24680000	38284220	70544020	
3	18282560	24680000	42962560	113506580	
4	20986900	24680000	45666900	159173480	
5	42507000	-	42507000	201680480	

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملحق رقم 08.

- نلاحظ أن القدرة على التمويل الذاتي في تزايد مستمر من بداية السنة إلى السنة الرابعة إلى أنها تنخفض في السنة الخامسة، أي أن الديون قد تم تغطيتها كليا في السنة الثانية و هذا مؤشر يعتبر كضمان لتسديد القرض.

2- مؤسسة (ع)

جدول رقم (04): قدرة التمويل الذاتي لمؤسسة (ع) (أنظر الملحق رقم 09)

البيان / السنة	النتيجة الصافية RESULTAT NET	مخصصات الإهتلاك AMORTISSEMENT	قدرة التمويل الذاتي CAF	∑CAF التراكمي	CAF/7
1	61713900	14774100	76488000	76488000	217767403
2	165229500	14774100	180003600	256491600	
3	167728180	34221500	201949680	458441280	
4	187632682	34221500	221854182	680295462	
5	214937474	34221500	249194974	929490436	
6	245473572	34221500	279695072	1200185508	
7	280964813	34221500	315186313	1524371821	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 09.

- نلاحظ أن القدرة على التمويل الذاتي في تزايد مستمر أي أن الديون قد تم تغطيتها كليا في السنة الأولى و هذا مؤشر يعتبر كضمان لتسديد القرض.

رابعا: حساب القيمة الحالية VAN

$$V\quad = \sum \frac{C}{(1+i)^n} - I$$

1-مؤسسة (س)

الاستثمار i= 123 400 000.00 دج

VAN = $32259800(1+0.0625)^{-1} + 38284220(1+0.0625)^{-2} + 42962560(1+0.0625)^{-3} + 45666900(1+0.0625)^{-4} + 42507000(1+0.0625)^{-5}$

$- 21\ 340\ 000$

$=167317977.42 - 123\ 400\ 000$

VAN= 43917944.42

❖ نلاحظ أن التدفقات النقدية موجبة و هذا يعني أن الاستثمار يعطي مصادر ضرورية تسمح باسترجاع القرض.

2-مؤسسة (ع)

الاستثمار i= 138 741 000 دج.

VAN = $76488000(1+0.0625)^{-1} + 180003600(1+0.0625)^{-2} + 201949680(1+0.0625)^{-3} + 221854182(1+0.0625)^{-4} + 249194974(1+0.0625)^{-5} + 279695072(1+0.0625)^{-6} + 315186313(1+0.0625)^{-7} - 138741000$

$= \quad 1158514084 - 138\ 741\ 000$

VAN= 1019773084

❖ نلاحظ أن التدفقات النقدية موجبة و هذا يعني أن الاستثمار يعطي مصادر ضرورية تسمح باسترجاع القرض.

خامسا: حساب فترة استرداد القرض و الاستثمار

من خلال حساب **CAF** يمكن أن نستنتج فترة استرداد القرض و الاستثمار

أ- فترة استرداد القرض = مبلغ القرض / متوسط CAF

حيث: متوسط **CAF** = مجموع **CAF** / عدد السنوات.

1-مؤسسة (س)

لدينا مبلغ القرض هو: 000 700 61 دج.

متوسط CAF هو: 096 336 40 دج

إذن فترة الاسترداد هي: 000 700 61 / 096 336 40 = 1.52 سنة

$0.52 \times 12 = 6.24$ شهر

$0.24 \times 30 = 7.2$ يوم

و منه مدة استرداد القرض هي: سنة و ستة أشهر و سبعة أيام.

2-مؤسسة (ع)

لدينا مبلغ القرض هو: 29 800 000.00 دج.

متوسط CAF هو: 217767403 دج

إذن فترة الاسترداد هي: 000 800 29 / 403 767 217 = 0.13 سنة

$0.13 \times 12 = 1.56$ شهر

$0.56 \times 30 = 16.8$ يوم

و منه مدة استرداد القرض هي شهر و سبعة عشر يوما.

ب-فترة استرداد الاستثمار = قيمة الاستثمار / متوسط CAF

1-مؤسسة (س)

قيمة الاستثمار هي: 123 400 000.00 دج

متوسط CAF هو: 096 336 40 دج

إذن فترة الاسترداد هي: 000 340 12 / 096 336 40 = 3.05 سنة

$0,05 \times 12 = 0,73$ شهر

$0,73 \times 30 = 22$ يوم

و منه فترة استرداد الاستثمار هي ثلاثة سنوات و إثنان و عشرون يوما.

2-مؤسسة (ع)

قيمة الاستثمار هي: 000 741 138 دج

متوسط CAF هو: 217767403 دج

إذن فترة الاسترداد هي: 000 650 52 / 217767403 = 0.24 سنة

0.24 × 12 = 2.88 شهر

0.88 × 30 = 26.4 يوم

و منه فترة استرداد الاستثمار هي شهرين و ستة و عشرون يوما.

سادسا: حساب معدل العائد الداخلي TRI

$$T = i1 + \frac{pv(i2 - i1)}{pv + nv}$$

حيث:

PV: القيمة الموجبة لـ**VAN**عند معدل الخصم الأصغر.

NV: القيمة السالبة لـ**VAN**عند معدل الخصم الأكبر.

i1: معدل الخصم الأصغر الذي يجعل **VAN** موجب.

i2: معدل الخصم الأكبر الذي يجعل **VAN** سالب.

1-مؤسسة (س)

الجدول رقم (05): تحديد معدل العائد الداخلي TRI لمؤسسة (س)

السنوات	التدفق النقدي المحين	التدفق النقدي المحين				
		%8,25	**%10,00**	**%15,00**	**%17,90**	**%18,00**
1	30362164.71	29801200,92	29327090,91	28052000	27362001,7	27338813,56
2	33912665.47	32671117,77	31639851,24	28948370,51	27541791,93	27495130,71
3	35818165.23	33869316,82	32278407,21	28248580,59	26214932,05	26148340,39
4	35833215.1	33257523,86	31191107,16	26110198,29	23634494,13	23554478,98
5	31391766.94	28597029,93	26393502,68	21133491,49	18659131,68	18580201,45
Σ	167317977,4	158196189,3	150829959,2	132492640,9	123412351,5	123116965,1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 08

من خلال استخدام جدول الفائدة المركبة (جدول القيمة الحالية) فإننا نجد أن القيمة الموجبة لـ **VAN** تكون عند معدل الخصم الأصغر 17,90**%**، و نجد أن القيمة السالبة ل **VAN** تكون عند معدل الخصم الأكبر 18**%**.

$V_{1\ .9\ \%} = 1\ \ 3\ \ \ .5$

$V_{1\ \%} = -2\ \ \ \ \ .9$

$$T = i + \frac{pv(i2 - i1)}{pv + nv} = 0.1 + \frac{12351.5(0.18 - 0.1790)}{12351.5 + (-283034.9)}$$

TRI = 0.179041

TRI = 17.9041%

و منه 17,9041**%:** هو معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للعوائد المتوقعة من القرض مساوية للقيمة الحالية لتكلفة الاستثمار خلال عمره الإنتاجي.

2- مؤسسة (ع)

الجدول رقم (06): تحديد معدل العائد الداخلي TRI لمؤسسة (ع)

السنوات	التدفق النقدي المحين	التدفق النقدي المحين				
		%17,00	%30,00	%50,00	%80,00	%99,00
1	71988705,88	65374358,97	58836923,08	50992000	42493333,33	38436180,9
2	159449555,7	131495069	106511005,9	80001600	55556666,67	45454306,71
3	168366759,5	126091434,1	91920655,44	59836942,22	34627860,08	25626184
4	174081197,2	118392494,9	77677315,92	43823048,3	21133800,3	14146705,54
5	184032525,1	113660606,7	67115451,68	32815799,05	13187933,64	7984981,178
6	194406679,4	109035933	57946165,26	24554848,57	8223369,104	4503667,878
7	206188661,3	105018622,6	50230081,61	18447118,46	5148252,206	2550326,685
∑	1158514084	769068519,3	510237598,9	310471356,6	180371215,3	138702352,9

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 09

من خلال استخدام جدول الفائدة المركبة (جدول القيمة الحالية) فإننا نجد أن القيمة الموجبة لـ **VAN** تكون عند معدل الخصم الأصغر 80**%**، و نجد أن القيمة السالبة ل **VAN** تكون عند معدل الخصم الأكبر 99**%**.

$V_{8\%} = 4 \quad ,3$

$V_{9\%} = -3 \quad ,1$

$$T = i1 + \frac{pv(i2 - i1)}{pv + nv} = 0,80 + \frac{41630215,3(0,99 - 0,80)}{41630215,3 + (-38647,1)}$$

TRI =0,99911

TRI = 99,911**%**

و منه 99,911**%**: هو معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للعوائد المتوقعة من القرض مساوية للقيمة الحالية لتكلفة الاستثمار خلال عمره الإنتاجي.

سابعا: حساب مؤشر الربحية IP

$$IP = \frac{V}{I} + 1$$

1- مؤسسة (س)

$$IP = \frac{V}{I} + 1 = \frac{4 \qquad .4}{1} + 1$$

$IP = 1.3558$

$1.3558 > 1$

يعتبر مؤشر الربحية معيار يقيس ربحية كل وحدة نقدية مستثمرة في المشروع، وبما أن مؤشر الربحية لمشروع المؤسسة أكبر من الواحد ذو قيمة 1.3558 ، أي المشروع ذو ربحية اقتصادية.

2- مؤسسة (ع)

$$IP = \frac{V}{I} + 1 = \frac{1}{1} + 1$$

$\mathbf{IP = 8.3501}$

$\mathbf{8.3501 > 1}$

يعتبر مؤشر الربحية معيار يقيس ربحية كل وحدة نقدية مستثمرة في المشروع، وبما أن مؤشر الربحية لمشروع المؤسسة أكبر من الواحد ذو قيمة 8.3501 ، أي المشروع ذو ربحية اقتصادية كبيرة عن المؤسسة الأولى.

المطلب الثاني: تقييم الحالة المالية للشركة و قرار منح القرض

بعدما يقوم البنك بمختلف الدراسات حول ملف القروض، عليه إعداد مختلف التقارير على النتائج التي توصل إليها، لهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تقييم حالة كل مؤسسة و اتخاذ القرار المناسب.

الفرع الأول: تقييم الحالة المالية للمؤسسة

1- **بالنسبة لمؤسسة (س)**

من خلال القراءة التحليلية للوضعية المالية للمشروع المؤسسة، و المؤشرات المالية التي تم حسابها، يمكن اعتبار أن السياسة المالية المنتهجة من طرف صاحب المشروع مقبولة نوعا ما.

بالنسبة لرؤوس الأموال العاملة فإن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها بأموالها الدائمة، حيث أنها تملك هامش أمان، أما بالنسبة لاحتياجات رأس المال و حساب الخزينة فإنهما يشيران إلى أن المؤسسة لها توازن مالي و أن أصولها المتداولة تغطي ديونها قصيرة الأجل .

أما بالنسبة للتدفق النقدي و مؤشر الربحية ، فقد اتضح أنه مؤشر إيجابي يعني التقدم المستمر في عمليات التشغيل وتحصيل أرباح لكن بنسبة قليلة وبالتالي ثبات الوضعية المالية للمشروع ، و ارتفاع الأرقام بشكل متسلسل خلال السنوات الخمسة المدروسة بشكل بطيء، فإنه يؤكد قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي، إلى أن قيمة المشروع أكبر من التدفقات النقدية للسنوات المدروسة مما يجعلها قد تقع في مشاكل مالية أثناء نشاطها.

2- **بالنسبة لمؤسسة (ع)**

بعد الاطلاع على الجوانب التقنية و الاقتصادية لمؤسسة و ذلك من خلال القراءة التحليلية للوضعية المالية للمشروع المؤسسة ، و المؤشرات المالية التي تم حسابها، فقد توصلنا إلى أن السياسة المالية المنتهجة من طرف صاحب المشروع جيدة .

بالنسبة لرؤوس الأموال العاملة فإن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها بأموالها الدائمة، حيث أنها تملك هامش أمان كبير، أما بالنسبة لاحتياجات رأس المال و حساب الخزينة فإنهما يشيران إلى أن الشركة لها توازن مالي و أن أصولها المتداولة تغطي ديونها قصيرة و طويلة الأجل.

أما بالنسبة للتدفق النقدي و مؤشر الربحية ، فقد اتضح أنه مؤشر إيجابي يعني التقدم المستمر في عمليات التشغيل وتحصيل أرباح بنسبة كبيرة وبالتالي ثبات الوضعية المالية للمشروع ، و ارتفاع الأرقام بشكل متسلسل و سريع خلال السنوات السبعة المدروسة، فإنه يؤكد قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي.

الفرع الثاني: قرار منح القرض

يمكننا الخروج بتقييم نهائي لملف القرض الخاص بمؤسستين إما بقبول البنك بتقديم القرض أو برفضه و هذا راجع لأسباب خاصة.

1- **بالنسبة لمؤسسة (س)**

بعد دراسة المشروع و تقييم الحالة المالية للمؤسسة، فقد قرر البنك عدم قبول تقديم القرض (رفضه)، وهذا راجع إلى عدة أسباب و هي (**أنظر الملحق رقم 10**)

- ✓ أن المؤسسة حديثة النشأة، حيث لا يوجد لها عبء العمل الحقيقي الذي يمكن السماح لها بوجود سيولة نقدية كافية للوفاء بالمواعيد النهائية لدى البنك.
- ✓ عدم وجود أي ضمانات و الذي يمكن البنك من خلاله الاطمئنان من خطر عدم سداد القرض.

ج- رغم حقيقة رفض البنك تقديم القرض إلى أنه كان باستطاعة المؤسسة الحصول على قرض بشرط أن تكون مندمجة مع بعض آليات دعم الاستثمار في الجزائر: كالوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار، أووكالة تدعيم الشباب، أو صندوق الوطني لضمان القروض.

2- **بالنسبة لمؤسسة (ع)**

بعد الاطلاع على ملف القرض و دراسة الجوانب التقنية و الاقتصادية للقرض ، من أجل منحها قرض استثماري توصل البنك إلى أن:

- ✓ المؤسسة ليس عليها أي التزامات جبائية و شبه جبائية.
- ✓ نشاط المؤسسة يتمتع بقبول عام في السوق (conditionnement de la pomme de terre).
- ✓ إضافة إلى أنها تحقق رقم أعمال متزايد كون هذا النشاط يحظى بطلب كبير.
- ✓ كما أن القدرة على التمويل الذاتي في تزايد مستمر و هذا ما يضمن استرجاع القرض في مواعيده.

و عليه قبول البنك لطلب منح القرض الاستثماري و الذي يقدر بمبلغ 000 800 29 دج، بنسبة تمويل 39%، على أن يسدد أقساط القرض مع الفائدة كل ثلاث أشهر، لمدة سبعة سنوات مع السماح سنة. و هو أيضا مرتبط كذلك بتقديم ضمانات كافية يلجأ إليها في حالة عدم التسديد و تتمثل في:

- ❖ رهن بالدرجة الأولى المبنى.
- ❖ رهن العتاد و المعدات.
- ❖ انتداب ضمانة على التأمين (العتاد و المعدات).

و بعد منح القرض تتولى مصلحة القروض متابعة و مراقبة استعمال القرض، حيث تتابع الحساب الجاري للزبون لكشف أي تجاوزات، كما تسهر على مراقبة الوضعية المالية و الاقتصادية للمنشأة و طريقة التسيير لمعرفة إذا كان هناك أي خطر يمس بمواعيد تسديد أقساط القرض في المستقبل.

الفرع الثالث: الأساليب الوقائية لمواجهة مخاطر الإقراض بالوكالة

سوف نحاول في هذا الفرع التطرق إلى أهم مخاطر القرض المقدم من طرف الوكالة مع تحديد الضمانات

أولا: مخاطر القرض المقدم من طرف الوكالة

قد يواجه البنك في هذا القرض أحد أنواع المخاطر و هو:

- **خطر عدم التسديد** :الذي يمكن أن يكون نتيجة المنافسة، إذ أن هذه الأخيرة تتسبب في عدم قدرة المدين على القيام بنشاطه في أحسن وضع أو ظروف خاصة بالزبون، وبالتالي عدم قدرته على تسديد الدين عند تاريخ الاستحقاق.

و من أجل تغطية خطر عدم التسديد اضطر البنك لطلب مجموعة من الضمانات.

ثانيا: سبل مواجهة الوكالة للمخاطر أو التقليل منها

لتفادي المخاطر أينما كانت تتخذ الوكالة جملة من الإجراءات هي:

- ✓ وضع التنظيم الداخلي على نحو يسهل اكتشاف المخاطر.
- ✓ المراجعة المستمرة للمدينين والضمانات ومدى تنفيذ الفروق وفقا للشروط الصادرة في شأنها.
- ✓ قيام الوكالة بدراسة متقنة لطلب القرض مع دراسة تحليلية لكل جوانب المقترض.
- ✓ متابعة حركة الحساب الجاري للزبون وكذا جدول استحقاق وتطور وضعه واعتبار خصومه.
- ✓ متابعة الحالة المالية للزبون عند ملاحظة أي مؤشر خاصة في رقم الأعمال.
- ✓ النصح والإشارة على الزبون عند ملاحظة بوادر الخطر.
- ✓ تشترط الوكالة منح ضمانات مناسبة كي يكون جديرا بمنح القرض.

ح-تحديد الضمانات:

يعمل البنك دائما بطلب ضمانات ذات قيمة مرتفعة عن قيمة القرض كون ذلك لضمان استرجاع أمواله، إذا عجز المدين عن تسديدها عند تاريخ الاستحقاق، وفي هذا الصدد فقد طلب البنك الضمانات التالية:

- ❖ فيما يخص الضمان الأول: فهو عبارة عن مبنى قيد الإنجاز يقدر ب: 000 800 29دج، وقد وضع تحت تصرف البنك حيث أنه في حالة عدم التسديد في الوقت المحدد يقوم البنك بالاستيلاء على هذا المبنى، وهذا بعد أن تفشل كل الطرق الممكنة لتسديد القرض.
- ❖ فيما يخص الضمان الثاني: فيتمثل في وضع ملكية العتاد و المعدات تحت تصرف البنك بصورة جزئية، بحيث يقوم البنك بحجز هذه المعدات في حالة عدم التسديد.
- ❖ أما بالنسبة للضمان الثالث: فإن عقد تأمين العتاد و المعدات ضد الحريق يوضع باسم البنك، بحيث أن التعويضات عن الحريق أو السرقة تسدد إلى البنك مباشرة.

- **الإجابة عن التساؤلات المطروحة:**

من خلال هذه الدراسة حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور حول كيف يتم إدارة المخاطر التي تتعرض لها القروض في المؤسسات الجزائرية، استطعنا الإجابة على مختلف التساؤلات الفرعية، فبما يخص:

أولا: كيف يتم تحديد و قياس الخطر؟

يتم تحديد و قياس الخطر عن طريق تحليل الوضعية المالية للمؤسسة أو الشخص طالب القرض، و ذلك باعتماد على التحليل المالي من خلال دراسة رؤوس الأموال، و مختلف المؤشرات، و معرفة مدى قدرة المؤسسة على تمويل ذاتها، استنادا على مختلف الوثائق المقدمة للبنك للقيام بتحليل دقيق في سبيل معرفة و تحديد المركز المالي للمؤسسة أو الشخص طالب القرض.

ثانيا: ما مدى فعالية إدارة المخاطر ؟

تكمن فعالية إدارة المخاطر في كونها تعمل على مراقبة القرض و مشروع القرض وذلك ليتم التنبه عن المخاطر قبل وقوعها و الاصطدام بها، إذ تكون هذه المراقبة متسلسلة حسب مستوياتها من الوكالة إلى المديرية الجهوية إلى المركز، حيث يتم ذلك عن طريق آليات تدقيق معمقة وذلك تجنبا لأي خطر قد يضر بالوكالة ومواعيد تسديد القرض.

ثالثا: كيف يتم التعامل مع المخاطر؟

عند وجود أي خطر يتم التعامل معه من طرف البنك بإنذار إلى صاحب القرض، وذلك عن طريق تبليغ أولي، وثانوي، وان تطلب الأمر تبليغ ثالث، فإن تمت الاستجابة من طرف صاحب القرض و أكمل تسديده للقرض فسيتم ذلك عن طريق بما يسمى بالتراضي ، وان لم تتم الاستجابة فسيقوم البنك بالاستيلاء على كل الضمانات التي تحت تصرفه والتي تتساوى مع المبلغ مستحق الدفع وذلك بعد أن تم استدعائه للمثول أمام القضاء.

- **بعض الاقتراحات:**

1- بالنسبة لاقتراحاتنا فهي كالتالي:

خ- يجب على البنك دراسة الملف دراسة مالية و جدية مع الأخذ بعين الاعتبار الخبرة المهنية للزبون ومكانته في السوق الذي يتعامل فيه لتفادي الوقوع في خطر التسديد.

د- إنشاء مكتب مكلف لتسيير مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك.

ذ- محاولة توظيف إطارات ذات كفاءة مالية و مصرفية في هذه البنوك.

ر- إدخال و تبني معايير أخرى في اتخاذ قرار منح القروض.

- **التقييم الشخصي:**

من خلال دراستنا للموضوع البحث المتمثل في إدارة مخاطر القروض البنكية و من خلال دراستنا الميدانية لدى القرض الشعبي الجزائري CPA – مجموعة استغلال جزائر شرق – الواقعة بالمحمدية بالحراش، واجهتنا عدة صعوبات قد أدت إلى عرقلتنا.

1– الصعوبات الدراسة:

فبدايتها البعد المكاني و الذي كان له تأثير كبير بسبب صعوبة التنقل إلى منطقة التربص، و كذا العلاقات الشخصية التي تطغى على عملية منح الرخصة للقيام بالدراسة الحالة في أي مشروع، كما واجهنا صعوبة عدم كفاية البيانات و المعلومات الرسمية اللازمة وتوفرها لإجراء هذه الدراسة في البنك بحجة سريتها، صعوبة معرفة كيفية العمل البرامج التي يستخدمها البنك في دراسته للقروض في فترة قصيرة مع محاولتهم تجنبنا كيفية العمل مع هذه البرامج و ذلك بحكم أمانة المهنة. و رغم حقيقة الصعوبات التي وجهتنا فقد اكتسبنا مجموعة من المهارات و المعارف.

2– المهارات المكتسبة:

كانت لهذه الدراسة دور كبير في تنمية معارفنا و ترجمة الجانب النظري على الجانب التطبيقي، فقد تعلمنا معرفة كيفية عمل البنك في مصلحة القروض، و كيفية إدارتها، كما سنحت لنا الفرصة في العمل على بعض البرامج التي يستخدمها القرض الشعبي الجزائري في مجال منح القروض، و كذا كيفية دراسة الوثائق المقدمة للعميل طالب القرض من الجانب الاقتصادي و الجانب الإحصائي، و ذلك يتم عن طريق إعداد بعض الملفات والتقارير نذكر منها:

استمارة طلب القرض	Demande De Crédit
برنامج تحليل جداول المالية	Feuille Dépouillement de Bilaus
بطاقة تحليل المالي	Fiche Analyse Financière
بطاقة تحليل النشاط	Fiche Analyse Activité
بطاقة مجموعة الأعمال	Modèle Fiche Groupe D’affaires
وثائق القرض	Check List (Documents à Fournir)
ملف الموافقة مجموعة الاستغلال	Fiche Comite Crédit Du Groupe D’exploitation
ملف الموافقة الوكالة	Fiche Comite Crédit Agence

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تطرقنا إلي سياسة و إجراءات تقديم القروض التي تظهر لنا حرص البنك في تعامله مع عملائه و دقته في الإجراءات التي يتخذها عند دراسة طلب القرض.

كما أننا تطرقنا إلي أهم الخطوات التي يمر بها ملف طلب القرض و الشروط الواجب توفرها فيه، و الوثائق العامة اللازمة التي يعتمد عليها البنك في دراسته و معالجة ملفات و طلبات القرض، هذا مهما كانت طبيعة هذا الأخير، إما قرض استثماري أم قرض استغلالي.

إن دراسة ملفات القرض تعتمد علي أساليب و تقنيات دقيقة ، تسمح للمكلف بها تحليل الوثائق المقدمة له عن طريق مجموعة من القوانين و العلاقات و الحسابات التي تظهر له الوضعية المالية و المحاسبية الحقيقية لطالب القرض ، كما أن النتائج المتوصل إليها تساعد رؤسائه في اتخاذ القرار المناسب بقبول منح القرض أو رفضه.

و بالرغم من هذه الدراسات فإنه يبقى دائما يواجه مجموعة من المخاطر أهمها خطر عدم السداد، لهذا يطلب البنك من العميل ضمانات كافية، و هذا كله لا يكفي إذ أنها تقوم بمتابعة القروض الممنوحة من أجل الحفاظ على أموالها.

خاتمة

يعتبر البنك مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية حيث يقوم بوظائف عديدة من أهمها استلام الودائع من العملاء وإعادة توزيعها من الزبائن في شكل قروض حيث تأخذ هذه القروض أشكالا " و أنواعا من قروض قصيرة الموجهة للاستغلال و طويلة الأجل موجهة للاستثمار.

من الأصعب القرارات التي يواجهها المصدر في عمله هي تلك المتعلقة بعملية الإقراض لأن الهدف الأساسي لأي قرض هو تحقيق الأرباح و الذي يرتبط بالتوظيف المستقبلي حيث ينجر عن هذه العملية ما يعرف بالخطر البنكي كخطر عدم التسديد و هو من أصعب المخاطر، لأجل هذا يقوم البنك بقياس و تقدير المخاطرة الائتمانية ليتنبأ بها قبل حدوثها و تحديد كل المعطيات المؤدية إلى حدوث الخطر لذا يستعمل البنك في ذلك عدة إجراءات لمجابهة مخاطر عدم التسديد.

يعتمد البنك في تقديره لمخاطرة القرض على طريقة الكلاسيكية و الطريقة الإحصائية فالأولى تعتمد على دراسة مختلف النسب و المؤشرات المالية للمؤسسة طالبة القرض أما الثانية فتعتمد على طريقة القرض التنقيطي المتمثلة في تحديد مختلف العينات و قياس ملاءتها المالية.

و من خلال دراستنا لحالة القرض الشعبي الجزائري – جزائر شرق – الحراش – التي كانت تدعيما لجزئنا النظري، و جوابا لاشكاليتنا المطروحة و المتمثلة في كيف يتم إدارة المخاطر التي تتعرض لها القروض في المؤسسات الجزائرية؟، فقد وجدنا أن المصرف قبل تقديمه أي قرض يقوم بدراسة مسبقة تقوم أساسا على تحليل العناصر المالية والشخصية للمؤسسة، و طلب الضمانات التي يراها المصرف كفيلة لتحصيل حقوقه في حالة حدوث مشكل أوإعسار في عملية التسديد.

نتائج البحث:

لقد توصلنا من خلال بحثنا و دراستنا الميدانية إلى نتائج التالية:

- إن القروض المحركة للعملية النقدية هي ثلاثة: قروض موجهة لتمويل نشاط الاستغلال، قروض موجهة لتمويل نشاط الاستثمار، و أخرى لتمويل نشاط التجارة الخارجية.
- المخاطر المصرفية هي ظل يلازم العمليات المصرفية مهما كان حجمها.
- الطلب على القروض المصرفية يتوقف على الحالة الاقتصادية المحيطة لكل من البنك و العميل.
- من أهم المخاطر التي يواجهها و يخشاها البنك هي خطر عدم التسديد (تجميد القرض) و خطر انعدام السيولة.
- إن إدارة المخاطر ضرورية لإنجاح البنوك و استمرار عملها.
- هناك إجراءات يتبعها البنك من أجل الحد من هذه المخاطر كتقييم المخاطر.
- البنوك لا تمنح القرض دون الدراسة الدقيقة و الجيدة للمشروع الممول و إذا منحته تبقى على اطلاع بكل كبيرة و صغيرة تخص أموالها الخارجة.
- تتمثل مختلف الدراسات الخاصة بطلب القرض في المؤشرات و النسب المالية (التحليل المالي).
- تعتمد البنوك في حالة عدم التسديد إلى الاستلاء على الضمانات التي هي تحت تصرفها.

- في البنوك الجزائرية لا يوجد مكتب إدارة خاص بالمخاطر المصرفية.

اختبار فرضيات البحث:

- **الفرضية الأولى:** المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل و في الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية، و هي فرضية صحيحة و تم إثبات صحتها في الفصل الأول من البحث. حيث تعتمد البنوك على درجة كبيرة على الضمانات المقدمة من العملاء عند منحهم للتسهيلات الائتمانية و لأن الضمانات هي التغطية للمخاطر التي يمكن أن تحدث في حالة عدم تسديد القروض.
- **الفرضية الثانية:** العوامل المؤثرة في القرار الائتماني يرتبط بعضها بالعميل و البعض يرتبط بالبنك.

و هي أيضا فرضية صحيحة و تم إثبات ذلك في الفصل الثاني من خلال الدراسة الميدانية لحالة القرضين، حيث في ما يخص القرار الائتماني الذي يرتبط بالعميل فهو راجع إلى رفض هذا الأخير بقبول معدل الفائدة أو مدة إرجاع القرض، أما في ما يخص القرار الائتماني الذي يرتبط بالبنك فهو راجع للدراسة التقنية لمشروع القرض.

- **الفرضية الثالثة:** لا يمكن منح الائتمان أو القرض لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة المعايير المخصصة لمنح الائتمان و المتعارف عليها، و هي أيضا فرضية صحيحة و تم إثبات صحتها في الفصل الثاني و ذلك في قرار منح القرض.

التوصيات:

و نتقدم بتوصيات نرى أنها كفيلة برفع مستوى الجهاز الرقابي في المصارف ,خاصة بعد الفضائح التي تشهدها المصارف الجزائرية الواحدة تلو الأخرى.

1- الاتصال المستمر للبنوك بالمقترضين و هذا لتوفيق العلاقة معهم مما يسمح بمعرفة المشاكل التي يواجهها العميل و تقديم المساعدة.
2- أن يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية يستند إلى دراسة و تحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول و تقييم أهلية المقترض، و عدم الاعتماد بشكل أساسي على الضمانات في منح القروض.
3- قيام بإنشاء جهاز إداري متخصص في متابعة المشاريع الممولة من البنك و أن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لمراقبة الائتمان و الحرص على إنشاء إدارة للمخاطر الائتمانية في البنوك التجارية كجزء من إدارة البنك تقوم بتحديد و قياس و مراقبة مخاطر الائتمان.
4- التدريب المستمر للعاملين بالبنوك و التأهيل في المجال الائتماني و ذلك للمساعدة على استيعاب التقنيات الحديثة في إدارة مخاطر القروض.
5- العمل على إنشاء مراكز متخصصة للحصول على المعلومات و جمع البيانات المتعلقة بالمقترضين و تحليلها و نشرها،و ذلك لمساعدة المقترضين و المسؤولين.

آفاق البحث:

إن البحث في موضوع إدارة المخاطر القروض البنكية لا يزال واسعا و جدير بالاهتمام و البحث، إذ تبقى الكثير من الموضوعات و النقاط التي يمكن أن تكون بمثابة إشكاليات لبحوث جديدة، و يمكن أن نذكر منها:

1- متطلبات تأهيل البنوك التجارية.
2- قياس جودة خدمات البنوك التجارية.
3- تفعيل الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية.
4- دور إدارة القروض في تسويق القروض المصرفية.
5- شبح إفلاس البنوك أسبابه و طرق ردعه.

قائمة المراجع

I. كتب بالعربية:

أ- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان والتحليل الائتماني، ط1، دار الوراق للنشر و التوزيع، عمان،2002.

ب-زيد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، 2008.

ت-زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقيقية، لبنان، 2003.

ث-سمير خطيب، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.

ج-سمير عبد الحميد رضوان، مشتقات المالية و دورها في إدارة المخاطر، ط1، دار النشر للجامعات، مصر، 2005.

ح- طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل القضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، السعودية، 2003.

خ-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

د- عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

ذ- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2008.

ر- عبد المطب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إداراتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

ز- عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان1999.

س- محمد كمال خليل حمزاوى، اقتصاديات الائتمان المصرفي، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000.

H-مذكرات:

أ- جهاد حفيان، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

ب-حابس إيمان، دور التحليل المالي في منح القروض، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية التجارة و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

ت-حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارة وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2014.

ث–سيداوي فتيحة، إدارة مخاطر القروض البنكية، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارة و علوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2015.

ج–نواور خديجة، الإصلاحات القانونية لنظام المصرفي الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق، معهد الحقوق وعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2014.

ا– ملتقيات:

أ– حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6–7 جوان 2005.

ب–عبد الرشيد بن ديب، عبد القادر شلالي، مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق و التحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يومي 25–26 نوفمبر 2008.

ت–كمال رزيق، فريد كورتيل، أدارة مخاطر قروض الاستثمار في البنوك التجارية الجزائرية، مؤتمر علمي سنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، يومي 4–5 جويلية 2007.

ث–مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة بسكرة، يومي 20–21 أكتوبر 2009.

J– مجلات:

أ– نشرة توعوية، القروض المصرفية و معايير منحها، العدد 11، معهد الدراسات المصرفية الكويت، 2011.

K– كتب بالفرنسية:

1- Khemici Chiha, Finance d'entreprise, éd. Houma, Alger, 2009.

L–مواقع انترنت:

1– http://mawdoo3.com/أنواع القروض.

2– http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=409261.

الملاحق